الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج

مقدمة للحصول على شهادة ماستر

تخصص : تسيير عمومي

بعنوان

تحليل الإنفاق العمومي على مستوى مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين

– دراسة حالة مركز التكوين المهني والتمهين الإخوة الشهيدين عفيف عبد القادر والهاشمي –بوجليدة– تلمسان

من إعداد الطالبين:

- قلعي فادية
- حاج شيخ محمد

تحت إشراف:

- الأستاذ: بومدين حسين

نوقشت بتاريخ ...../...../..... أمام لجنة المناقشة المكونة من :

بومدين احمد	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	رئيسا
بومدين حسين	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	مشرفا
جليل زين العابدين	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية

2018- 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

نحمد الله تعالى ونشكره عز وجل على توفيقه لإتمام هذا العمل الذي ندعو الله أن يجعله مقبول وخالصا لوجهه الكريم.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف "بومدين حسين" الذي لم يبخل علينا بنصائحه وإسهاماته المفيدة.

كما نتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذة أعضاء اللجنة الموقرة والذين وافقوا على مناقشة وتقييم المذكرة.

إهداء

أهدي هذا العمل إلى:

- روح أبي – رحمه الله
- أمي الغالية حفظها الله
- زوجتي ورفيقة دربي وأبنائي "صارة" "عدنان" "إنعام" "زينب"
- إخوتي وأخواتي "مامية"، "جميلة"، "زكية"، "هشام"، "عبد الناصر"، "يوسف"
- وأصدقائي الذين ساندوني
- كل من ساهم وشجعني لانجاز هذا العمل المتواضع ولو بكلمة مفيدة.

محمد

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى

من أحمل اسمه بكل فخر واعتزاز

أبي رحمه الله

إلى

ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل

- أمي الحبيبة – أسأل الله أن يحفظها لنا.

إلى

من كانوا ملاذي وملجئي

إلى كل من علموني علم الحياة إلى أخي وأختي

إلى

من ساندني زوجي المحترم

إلى أولادي ""حاج مهدي" "محمد شهاب" "إسلام"

إلى كل الأصدقاء

فادية

خطة البحث

الفصل الأول: أدبيات الدراسات النظرية للإنفاق العمومي

مقدمة الفصل

المبحث الأول: مفهوم وتطور الإنفاق العمومي.

المبحث الثاني: تقسيمات الإنفاق العام وقواعده والرقابة عليها.

المبحث الثالث:آثار النفقات العامة

خاتمة الفصل

الفصل الثاني: أدبيات الدراسات السابقة

مقدمة الفصل

المبحث الأول: دراسات الدكتوراه.

المبحث الثاني: دراسات ماجستير ومجلات

خاتمة الفصل

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية (دراسة حالة تحليل الإنفاق العمومي على مستوى مؤسسة التكوين والتعليم المهنيين)

مركز التكوين المهني والتمهين الإخوة الشهيدين عفيف عبد القادر والهاشمي (بوجليدة)

المبحث الأول: عموميات حول التكوين والتعليم المهنيين في الجزائر

المبحث الثاني: تقديم مركز التكوين المهني والتمين الاخوة عفيف عبد القادر والهاشمي بوجليدة تلمسان

المبحث الثالث: الموارد البشرية وتعداد المتربصين والمتمهنين للمركز

المبحث الرابع: تحليل الإنفاق العام على مستوى مركز التكوين المهني والتمهين الشهيدين الأخوين عفيف عبد القادر وهاشمي بوجليدة تلمسان (دراسة حالة)

خاتمة الفصل

خاتمة عامة

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(3-1)	توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانيات التسيير لسنوات من 2103- إلى 2017 لقطاع التكوين والتعليم المهنيين	60
(3-2)	توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانيات التجهيز لسنوات من 2013 الى 2017 لقطاع التربية والتكوين حسب رخص البرامج	61
(3-3)	تعداد المتربصين إلى غاية 2017/12/31 نمط التكوين عن طريق التكوين الإقامي	70
(3-4)	توزيع المؤطرين على مجموع المتربصين المتمهنين	71
(3-5)	حالة تعداد المناصب المالية للسنة n-1 والمناصب المالية المطلوبة خلال السنة n	72
(3-6)	نفقات المستخدمين المتوقعة إلى غاية 12/31 من السنة المالية n-1	74
(3-7)	مخطط التكوين التوقعي للسنة n-1/n	75
(3-8)	نفقات الإطعام المتوقعة للسنة n	76
(3-9)	منح التربصين و الضمان الإجتماعي للمتمهنين و المتربصين المتوقعة خلال السنة n	77
(3-10)	الإرادات المتوقعة خلال السنة n	78
(3-11)	النفقات المتوقعة خلال السنة n	79
(3-12)	ملخص لحالة توزيع الإيرادات(état A) الخاصة بالمركز للسنة المالية 2018	81

(3-13)	ملخص حالة توزيع النفقات état A الخاصة بالمركز للسنة المالية 2018	82
(3-14)	ميزانية التسيير للمركز بعنوان السنة المالية 2018 (عنوان I: الإيرادات)	83
(3-15)	ميزانية التسيير للمركز بعنوان السنة المالية 2018 (عنوان II: النفقات)	84
(3-16)	دراسة الحساب الإداري من 2013الى 2017 للمركز	90

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	مسار تطور الوظيفي لمالية الدولة العامة	14
(1-2)	تقسيم النفقات العامة	16
(1-3)	الآثار الاقتصادية للنفقات العامة	22
(1-4)	آثار النفقات العامة المباشرة على الإنتاج الوطني	23
(1-5)	آلية الآثار الغير مباشرة للإنفاق العام	27
(3-1)	توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانيات التسيير لسنوات من 2103- إلى 2017 لقطاع التكوين والتعليم المهنيين	61
(3-2)	توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانيات التجهيز لسنوات من 2013 الى 2017 لقطاع التربية والتكوين حسب رخص البرامج	62
(3-3)	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	65
(3-4)	دراسة الحساب الإداري من 2013الى 2017 للمركز	91

مقدمة عامة

إن الإنفاق العمومي متعلق بتطور دور الدولة في الاقتصاد، فبالنسبة إلى الفكر الاقتصادي الكلاسيكي فير ظل النظام الاقتصادي الحر ودولة حارسة التي اقتصر دورها في أداء الخدمات العدالة، الأمن والدفاع وبالتالي كان الإنفاق العام مخصصا لهذه الوظائف الثلاثة فقط، ثم جاء بعد ذلك تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في الفكر الكينزي والتي ظهرت من خلاله فعالية نفقات العامة كأداة جد مهمة من أدوات السياسة المالية، فقد جاءت أفكار كينز معاكسة تماما لأفكار الكلاسيك، لكن فيما بعد أدى تقهقر الدولة المتدخلة بما في ذلك انهيار المعسكر الاشتراكي وهيمنة منظور الليبرالية الجديد إلى تغير نوعي وكمي في دور الدولة وبرز ما يسمى بنظرية الدولة الضابطة، أي بمعنى الدولة تكون غير محايدة ولا متدخلة في النشاط الاقتصادي، وبذلك تعددت أوجه النشاط مما يتطلب تنوع ازدياد حجم النفقات ولذلك اهتمت الدراسات الحديثة بدراسة الإيرادات والنفقات العامة لميزانية دولة.

إن تحقيق رشادة في الإنفاق العام قاد العديد من الباحثين في هذا المجال إلى توجه إلى معرفة أهم آثار التي تحدثها سياسة الإنفاق العام واعتبارها عاملا مهما في إحداث النمو الاقتصادي وهو ما اصطلح عليه آثار اقتصادية مباشرة وغير مباشرة.

ومن بين النفقات العامة للميزانية هناك نفقات خاصة بقطاع التعليم والتكوين المهنيين حيث هذه الأخيرة تخصص لها اعتمادات مالية على مستوى ميزانية الدولة وهي بدون شك في تزايد مستمر نظرا لزيادة الطلب على التكوين من قبل الشباب في مختلف الأعمار وتتطلب أصراف نفقات أخرى بغية تهيئة الظروف والمناخ المناسب لهؤلاء بهدف تلقي تكوينات مختلفة بأحدث المعدات وترميم المراكز التكوينية وتوسيع الهياكل الموجودة من اللوازم وحاجات من أجل الحصول على يد عاملة مؤهلة تساعد وتلبي سوق العمل وبالتالي فإن لسياسة قطاع التكوين المهني مساهمة فعالة في عملية التنمية الاقتصادية للبلاد.

الإشكالية: بشهادة معظم الباحثين والدارسين أن الإنفاق العمومي يشكل جزء هام في الميزانية الدولة وحتى تتمكن الدولة من التحكم والاستفادة من النفقات العامة لصالح العام لابد من أن تتبع بعض القواعد حتى يترتب عليها 'ثارا إيجابية.

ولتوضيح هذه المسألة قمنا بهذه الدراسة لتسليط الضوء عن أنواع النفقات العامة وآثار المترتبة عن مختلف النفقات العامة وقمنا بدراسة خاصة للنفقات التكوين والتعليم المهنيين وذلك من خلال معالجة الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة وفعالية الإنفاق العمومي في قطاع التكوين والتعليم المهنيين وكيف يتم تحديده؟

وللإجابة على هذه الإشكالية ولتوضيح هذه الدراسة نطرح التساؤلات التالية:

1- ما المقصود بالإنفاق العمومي وما هي أهم القواعد أو الحدود؟

2- ما مدى مساهمة الإنفاق العمومي في مجال التكوين والتعليم المهنيين.

3- ما هي التقنيات المتخذة لتحديد الإنفاق العمومي على قطاع التكوين والتعليم المهنيين؟

4- وما هي النتائج المنتظرة عن الإنفاق في هذا المجال؟

فرضيات البحث:

انطلاقا من التساؤلات المطروحة يمكن وضع الفرضيات التالية لتكون عونا لنا في هذه الدراسة:

- ظاهرة تزايد النفقات هي ظاهرة إيجابية
- علاقة الإنفاق العام على التكوين علاقة طردية.
- الآثار الناجمة عن الإنفاق العام في قطاع التكوين والتعليم المهنيين آثار مباشرة وغير مباشرة.
- مخرجات قطاع التكوين المهني تتماشى مع متطلبات سوق العمل.

أسباب اختيار الموضوع:

من الأسباب التي دفعتنا لدراسة هذا الموضوع هي:

- أولويات السلع غير السوقية في الإنفاق العام
- دور التكوين والتعليم المهنيين في دفع عجلة التنمية لاقتصاد البلد.
- معرفة تطور مجال قطاع التكوين والتعليم المهنيين في وقتنا الحالي.
- أردنا أن ننقل خبرتنا المهنية في مجال كيفية الإنفاق العام على التكوين المهني.
- رغبة المشرف في دراسة هذا الموضوع.

الصعوبات العلمية في معالجة الموضوع:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في دراسة هذا الموضوع هي:

- ندرة المصادر من كتب وأبحاث في هذا المجال
- غياب أبحاث ودراسات عن موضوع التكوين والتعليم المهنيين وعلاقته بالإنفاق العام.

أهداف الدراسة وأهميتها

جاءت هذه الدراسة لتعالج موضوع الإنفاق العام وتحليل هذا الإنفاق في مجال التكوين والتعليم، وسنقوم بتبيان الآثار الناجمة عن هذا الإنفاق، زيادة على ذلك نود من خلال هذه الدراسة أن تكون لمحة خاصة للطلبة الجدد في مجال العمل واخترنا كنموذج لدراستنا مركز التكوين المهني والتمهين الإخوة الشهيدين عفيف عبد القادر الهاشمي "ببوجليدة" – تلمسان.

حدود الدراسة:

في هذه الدراسة تطرقنا إلى مفاهيم حول الإنفاق العمومي تحدثنا عن مختلف تقسيمات وآثار الناجمة عن هذه النفقات وختمناها بدراسة ميدانية داخل مركز التكوين المهني والتمهين الإخوة الشهيدين عفيف عبد القادر الهاشمي "ببوجليدة" – تلمسان، واستعرضنا حجم الإنفاق داخل هذا المركز خلال الخمس السنوات الأخيرة.

المنهج المتبع:

لمعالجة هذا الموضوع استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لأنه الأمثل والأنسب لهذا النوع من الدراسات واعتمدنا على المنهج التطبيقي في الدراسة التطبيقية، وقد استخدمنا بعض أدوات البحث العلمي واستخدمنا وثائق إدارية ومحاسبية لتدعيم بحثنا.

هيكل البحث:

في هذه المذكرة سوف نعالج موضوع تحليل الإنفاق العمومي في مجال التكوين والتعليم المهنيين، ولهذا قسمناه إلى ثلاث فصول ومقدمة وخاتمة.

الفصل الأول يمثل الأدبيات النظرية في ثلاث مباحث أساسية، المبحث الأول تحدثنا فيه عن مفاهيم الإنفاق العمومي، والمبحث الثاني تناولنا فيه قواعد الإنفاق العمومي والمبحث الثالث

الفصل الثاني: يمثل أدبيات تطبيقية وفيه تناولنا عدة دراسات وأطروحات سابقة تشترك مع دراستنا في بعض النقاط.

أما الدراسة الميدانية خصصنا لها الفصل الثالث وأخيرا كانت الخاتمة وقدمنا فيها جميع الاستنتاجات والتوضيحات الخاصة بالفرضيات الدراسة.

الفصل الأول

أدبيات الدراسات النظرية

للإنفاق العمومي

مقدمة الفصل:

تعتبر دراسة النفقات العامة جزءا من الدراسات المالية وقد جاء البحث فيها مع تطور الفكر المالي والسياسة المالية، حيث ترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها أداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات، فهي تعكس كافة المجالات والأنشطة وتبين البرامج الحكومية في شتى الميادين في صورة أرقام واعتمادات تخصص لكل جانب منها لتلبية الحاجات العامة للأفراد وتحقيق أقصى منفعة جماعية ممكنة.

فسوف نتطرق في هذا الفصل إلى دراسة الفنية للنفقات العامة

- مفاهيم حول النفقات العامة وتطورها.
- تقسيمات النفقات العمومية وقواعده ورقابة عنها.
- ظاهرة تزايد النفقات العامة والآثار الناجمة عن النفقات العامة.

المبحث الأول: مفهوم وتطور الإنفاق العمومي.

المطلب الأول: مفاهيم حول النفقة العامة.

أصبح الاهتمام بالنفقات العامة مع تطور مفهوم الدولة ووظائفها المختلفة وتأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، حيث أصبحت تعد من بين أدوات السياسة المالية التي يتم من خلالها التأثير في مختلف المجالات النشاطات الاقتصادية والاجتماعية.

حيث تعددت مفاهيم النفقة العامة نذكر منها:

1- استخدام مبلغ من المال من قبل هيئة عامة، تحقيقا لمنفعة عامة.[1]

2- مبلغ من المال يخرج من الخزينة الدولة، سداد لحاجة عامة.[2]

[1] صالح الرويلي، اقتصاديات مالية عامة، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص 25.
[2] عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، المعارف، الإسكندرية، 1987، ص 61.

3- كم قابل للتقديم نقدي، يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة.[1]

من خلال المعارف الثلاثة تستخلص أن الإنفاق العام يعرف على أنه تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومية والجماعات المحلية)، أو أنه مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام يقصد تحقيق منفعة عامة، كما يمكن تعريفها بأنه استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة ووفقا لهذا التعريف يمكن اعتبار نفقة العامة أنها ذات أركان ثلاثة:[2]

1/ مبلغ نقدي.

2/ يقوم بإنفاقه شخص عام.

3/ الغرض منه هو تحقيق نفع عام.

I- النفقة العامة مبلغ نقدي:

تكون النفقة العامة على شكل مبلغ نقدي حيث تقوم الدولة بدورها في الإنفاق العام باستخدام مبلغ نقدي ثمنا لما تحتاجه من منتجات، سلع وخدمات، من أجل تسيير المرافق العامة وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشاريع الاستثمارية التي تتولاها ولمنح المساعدات وإعانات اقتصادية واجتماعية وثقافية والمختلفة وغيرها.[3]

إن استخدام الدولة للنقود هو أمر طبيعي ويتماشى مع الوضع العام في ظل اقتصاد نقدي تقوم به جميع المبادلات والمعاملات بواسطة النقود، ومن ثم تصبح النقود هي وسيلة دولة للإنفاق شأنها في ذلك شأن الأفراد.

ويعتبر الإنفاق النقدي من بين أفضل الطرق النفقات العامة التي تقوم بها الدولة،[4] ولا يخفى على أحد أن الإنفاق في صورته النقدية قد أدى إلى ازدياد حجم نفقات العامة وبالتالي ازدياد حجم الضرائب (كمصدر أساسي للإيرادات العامة) وغيرها من أعباء العامة مع توزيع بعدالة نسبية لهذه الأعباء كل حسب مقدرته التكليفية، ويرجع سبب اتخاذ الإنفاق العام شكل مبلغ نقدي إلى:

[1] حامد عبد الحميد دراز، **مبادئ مالية عامة**، الإسكندرية، 2000، ص 378.
[2] محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجزائرية، ط11، 2003، ص 63.
[3] محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 72.
[4] محرزي عباس، مرجع سبق ذكره، ص 66 – 68.

1) انتقال الاقتصاد من مرحلة اقتصاد المقايضة إلى مرحلة الاقتصاد النقدي مما يستوجب أن يكون التعامل بالنقود.

2) من أجل ضمان تنفيذ وتوجيه الإنفاق العام نحو الأهداف التي خصص لها إلى أنواع مختلفة من الرقابة البرلمانية والإدارية، وهذه الرقابة يسهل القيام بها إذا كان الإنفاق العام على شكل نقدي.

3) يثير الإنفاق العام العيشي الكثير من المشاكل منها كيفية تقديره والتهاون وعدم الدقة من قبل السلطات الحكومية وإفساح المجال للسلطات الحكومية لمحاباة بعض الأفراد على حساب بعض الآخر.

4) يؤدي الأخذ بالإنفاق العيني للإخلال بمبدأ المساواة بين الأفراد في تحمل الأعباء العامة بافتراض أن الدولة حققت المساواة بين الأفراد في جباية الضرائب فإنها لا تلبث أن تحابي بعضهم بمنحهم مزايا مما يؤدي إلى تخفيض عبء الضرائب عنهم.[1]

II- النفقة العامة يقوم بها شخص عام:

تحدد النفقة العامة إذا صدرت عن شخص معنوي عام ويعتبر شخصا معنويا عاما، الشخص القانوني الذي تحكمه قواعد القانون الإداري (دولة، ولاية، بلدية) الخاص (أفراد، شركات تجارية...)، لا تعد نفقات عامة حتى ولو كان الغرض منها تحقيق مصلحة عامة (بناء مدرسة، تعبيد طريق...).

ولتحديد وتوضيح الفكرة فقد اعتمد الفكر المالي للتفريق بين النفقة العامة والخاصة على معيارين أحدهما قانوني والثاني وظيفي:

1) معيار القانوني (المعنوي) Critère Organique

وهو معيار كلاسيكي ويرتكز على الطبيعة القانونية للشخص المنفق، بمعنى آخر النقطة الأساسية هو الشخص القائم بالإنفاق، أيا كانت طبيعة الإنفاق، فإذا كان من أشخاص القانون العام فإن النفقة تعد عامة أيا كان الغرض منها، فإذا كان من أشخاص قانون الخص فإن النفقة تعتبر خاصة بغض النظر عما تهدف إليه من أغراض وعليه فيعتبر الإنفاق عاما إذا قام بها شخص خاضع للقانون العام كالدولة وفروعها السياسية وجماعاتها المحلية.

[1] مقداد يسرى، بن حبيب عبد الرزاق، مذكرة دكتوراه، **دور الإنفاق العام على قطاع التعليم في تعزيز التصور الاقتصادي**، 2014 – 2015، ص 40.

إن نشاط أشخاص القانون العام يهدف أساسا إلى تحقيق النفع العام ومصلحة عامة ويعتمد في ذلك على سلطته الآمرة والسيادية التي تتمثل في إمكانية إصدار القوانين أو القرارات الإدارية، بينما تهدف أشخاص قانون الخاص إلى تحقيق مصلحة خاصة في المرتبة الأولى ويعتمد في سبيل تحقيق ذلك على التعاقد والتبادل.[1]

ومع تطور دور الدولة وانتقالها من دولة حارسة إلى متدخلة فمنتجة فإن معيار القانوني لم يعد يتناسب وحده في تحديد طبيعة النفقة العامة ولذلك خلص بعض العلماء الاقتصاد إلى اقتراح معيار آخر يتناسب مع توسع نشاط الدولة باعتبارها دولة منتجة ويتمثل في معيار وظيفي:

2) معيار وظيفي Critère Fonctionnent:

ويرتكز على الطابع الوظيفي والاقتصادي للشخص المنفق وليس على شكل قانوني لصاحب النفقة:

لا يمكننا جميع النفقات الصادرة من الأشخاص العامة نفقات عامة، ما عادا تلك الأنشطة والمهام التي تقوم بها الدولة على المستمدة من سلطتها وسيادتها، أما النفقات التي تقوم بها الدولة أو أشخاص العامة وتماثل النفقات التي يقوم بها الأشخاص خاصة فإنها تعتبر نفقة خاصة وعلى العكس من ذلك فتعتبر النفقات التي يقوم بها الأشخاص خاصة مفوضين من طرف الدولة في استخدام سلطاتها نفقات عامة بشرط أن تكون هذه النفقات العامة نتيجة لاستخدام هذه السلطة.[2]

ومن خلال كل ما ذكرناه فإن تعريف النفقة العامة بحيث: "تشمل كافة النفقات التي تقوم بها الدولة أو مؤسستها العامة، الوطنية والمحلية، بغض النظر عن صفة السيادية أو السلطة الآمرة أو طبيعة الوظيفة التي يصدر عنها الإنفاق لما في ذلك من مواكبة لتطور الدولة وتوسعه".

III- النفقة العامة يقصد بها تحقيق النفع العام:

[1] سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**
[2] عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص 71 - 72

إن الهدف من النفقات العامة هو إشباع حاجات العامة، ومن ثم تحقيق منفعة عامة أو مصلحة عامة، وبالتالي لا يمكننا اعتبار مبلغ النقدي كنفقة عامة تم صرفه بهدف إشباع حاجة خاصة أو تحقيق منفعة خاصة تعود على الأفراد.[1]

وعلى هذا الأساس فإن هذا الركن يقوم على فكرتين أساسيتين هما:

1/ أن المبرر الوحيد للنفقة العامة هو وجود حاجة عامة تتولى الدولة أو غيرها من الأشخاص العامة إشباعها نيابة عن الأفراد ومن ثم يلزم أن يكون الغرض من نفقة عامة هو تحقيق نفع عام يتمثل في إشباع حاجة عامة.

2/ إن مصروفات أشخاص العامة يتم تمويلها عادة من الضرائب والرسوم التي تحصل من المواطنين وفقا لمبادئ معينة يفترض مراعاتها للعدالة في توزيع أعباء العامة.

1) نفقات عامة في ظل دولة حارسة.

2) نفقات عامة في ظل دولة متدخلة.

3) نفقات عامة في ظل دولة اشتراكية.[2]

المطلب الثاني: التطور التاريخي في الإنفاق العام.

إن التطور التاريخي للإنفاق العام هو متعلق تماما بتطور مالية الدولة التي مرت بثلاث مراحا؛ الأولى عرفت بفترة الدولة الليبرالية التي تميزت بتحديد النفقات والعمل على توازن الميزانية العامة، أما الثانية فهي فترة الدولة المتدخلة والتي تنادي إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية حتى تقضي على الانحرافات، ويظهر هنا تدخل الدولة من خلال زيادة في النفقات العمومية بسبب ارتفاع حجم إعانات الاجتماعية والاستثمارات في تجهيزات إلى جانب النظر في التوازن الميزاني، حيث اعتبر المفكر "جون مينارد كينز" أن

[1] محرزي عباس، مرجع سبق ذكر.
[2] رابحي بوعبد الله، مذكرة دكتوراه

العجز الميزاني بإمكانه أن يلعب دور عامل من عوامل التحفيز الاقتصادي، أما المرحلة الثالثة وصلت إليه مالية الدولة وهي مرحلة المعاصرة أين تعددت فيه أساليب تدخل وتسيير المالية العامة.[1]

1) مرحلة دولة حارسة:

ظهرت خلال القرن 19 فلسفة الفكر الكلاسيكي التي كانت تحرص على تحديد النفقات والاقتصاد فيها وذلك بتوازن الميزانية العامة للدولة ورأى الكلاسيك أن تحديد أداء الدولة الاقتصادي وسيلة المثلى لذلك، تتمثل في ثلاث نقاط هي:

أ/ تحديد النفقات: تتمثل في ترخيص السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية إلا بقيام بأداء النفقات من أجل سير مصالح العمومية الضرورية بهدف تحميل مكلفين بالضريبة أقل عبئ مالي، وكان خلال هذا القرن التاسع عشر البرلمان بمثابة الممثل الحقيقي والشرعي للسيادة الوطنية. وبالنسبة للسلطة التنفيذية الحذر في تسييرها لأموال العمومية.

ب/ توازن الميزانية العامة للدولة: يلزم اقتراح مجموعة من الموارد تكون متكيفة مع طبيعة النفقات.

إن فكرة توازن الميزانية العامة للدولة قائمة على منطق المفكرين الكلاسيك القائلة بأنه: "عند اختلال توازن الميزانية تضطر الدولة للافتراض، حيث أن القروض العامة تأتي لزيادة النفقات السنوات القادمة ما دام أنه يجب اهتلاكها ودفع فوائد عنها مما قد يؤدي إلى تضخيم العجز الميزاني"

ولمواجهة هذه الوضعية يجب الاقتراض من جديد مما يجعلها رهينة ظاهرة المديونية، ولما تعجز عن الاقتراض تلجأ لأسلوب آخر يتمثل في البنك المركزي والإصدار النقدي، ولعل مثل هذه الوضعية ستؤدي إلى التضخيم.

جـــ/ حيادية المالية العامة: حسب النظرية الكلاسيكية فإن دور الحكومة في الدول الليبرالية يتمثل في التحكم أثناء النزاعات بين أعوان الاقتصاديين دون التدخل في علاقاتهم الاقتصادية ومنه يتم رسم دور الدولة داخل مجتمع الذي لا يتعدى سوى ضمان الأمن

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره.

الداخلي داخل الإقليم دون التكفل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.[1] فالدولة الحارسة تتبع أسلوب مالي محايد ليس من أهدافه تحقيق التوازن اقتصادي أو اجتماعي.[2]

2) مرحلة دولة متدخلة:

عقب الأزمة الاقتصادية الكبرى سنة 1929، تركت الدولة الليبرالية مكانها للدولة المتدخلة، يمكن لها أن تتدخل لتسيير توجه وترفع من أداء الاقتصاد وأخذت في لعب دور هام في التنمية والتعديل الاقتصادي إلى جانب إعادة توزيع الدخل الوطني.

ويمكن للدولة من خلال ميزانيتها زيادة نفقات الاستثمار من جهة وتقليص الضرائب من جهة أخرى من أجل إنعاش الاقتصاد ومن ثم تحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية.

ويتمثل تدخل الدولة بالمالية العامة من خلال العناصر التالية:

أ- زيادة النفقات العمومية:

عقب الحرب العالمية الأولى ظهرت مرحلة زيادة في النفقات العمومية والتي تمت بسرعة تفوق ارتفاع الدخل الوطني ولا يمكن تمويلها من خلال الإيرادات الجبائية فقط.

ب- إعادة النظر في التوازن الميزاني:

اعتبر العديد من المنظرين الاقتصاديين المؤيدين لتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية أن: "العجز الميزاني أداة ملائمة للتحفيز والإنعاش الاقتصادي وهذا في ظل الشروط معينة يجب توفرها"[3]

جـ- خروج المالية العامة عن حيادها:

[1] محمد عباس محرزي، 2003، **اقتصاديات مالية عامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، ص 21.
[2] علي زغدود، 2005، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، ص 17.
[3] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره ص 24.

تدخل الحكومات في الاقتصاد جعل ميزانية الدولة غير حيادية وقد مارست تأثيرا هاما على تطور الوضعية الاقتصادية، هذه الحيادية التي خصت طويلا المالية العامة قد تم استغناء عنها لسببين على الأقل هما:

* اعتبار النفقات العامة صارت تمتص جزءا هاما من الدخل الوطني بمعنى يجب أخذ بعين الاعتبار القرارات المتعلقة بالميزانية.

* كل دولة أصبحت تستعمل المالية العامة كأداة رئيسية في السياسة الاقتصادية.

3) مرحلة في ظل الدولة الاشتراكية:

في ظل الثورة الشيوعية التي كانت في روسيا سنة 1917 ظهرت الدولة الاشتراكية تم بدأ انتشارها في أوروبا الشرقية وبعض الدول العالم بعد الحرب العالمية II وبهذا انتقلت من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة فمنتجة، فهي تحقق جزء كبير من الإنتاج الوطني.

ويمكن توضيح بشكل آخر خلال الشكل رقم (1-1) الذي يوضح مسار تطور الوظيفي لمالية الدولة العامة

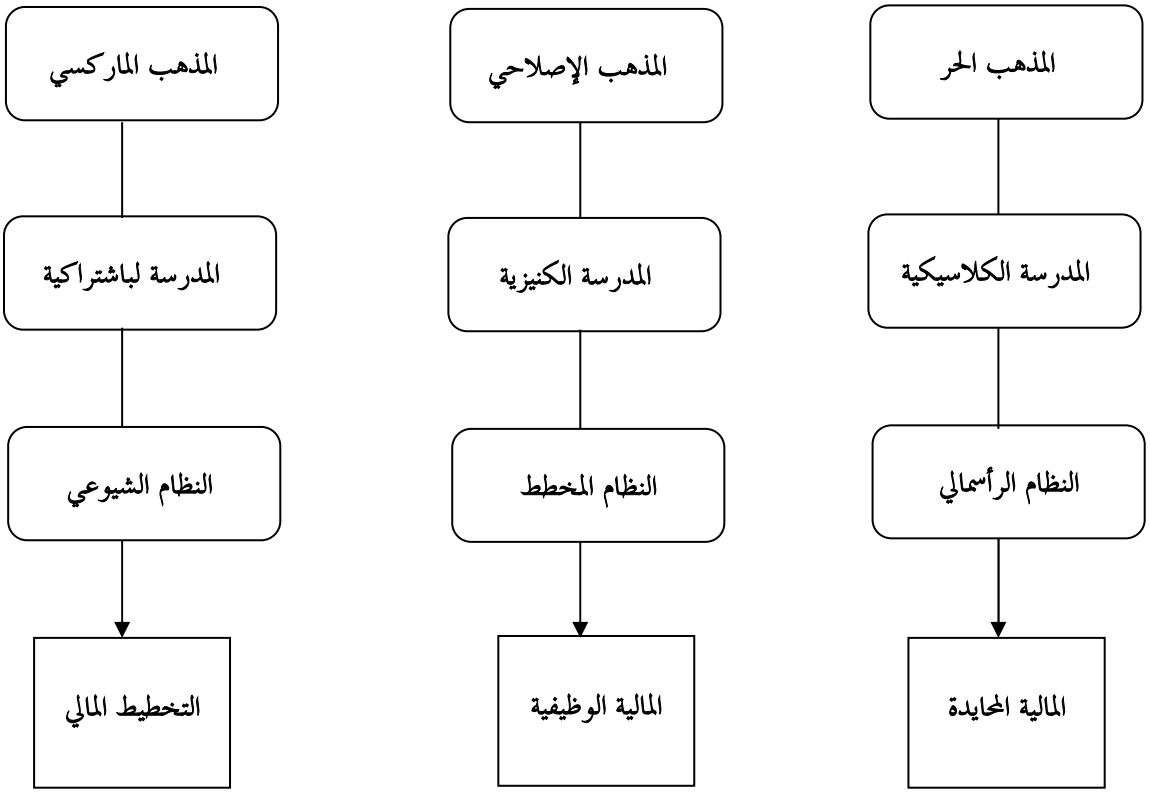

المصدر: د. نوزاد عبد الرحمان الهيثي و د. منجد عبد اللطيف الخشابي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان ص 16.

يوضح الشكل أعلاه مسار تطور الوظيفي لمالية الدولة العامة حيث يبين العلاقة العضوية بين طبيعة الفكر الاقتصادي السائد في مرحلة معينة والذي يجدد نظام اقتصادي وهذا الأخير يقرر حدود دور الدولة وبذلك يتحدد نوع أو الأسلوب المالي المستعمل وبهذا انتقلت العامة من مرحلة المالية المحايدة إلى المالية الوظيفية ومن تم هيمنة ما يعرف بالتخطيط المالي أي:

1- المالية المحايدة: برز هذا الأسلوب في ظل دولة حارسة التي تقتصر مهامها على (الأمن، الدفاع، القضاء)، والتي تتجسد من خلال جهود أنصار المدرسة الكلاسيكية.

2- المالية الوظيفية: برز هذا الأسلوب انسجاما مع تصاعد الدعوات إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية فظهرت دولة متدخلة والتي جسدها جهود المدرسة الكينزية.[1]

3- التخطيط المالي: ظهر هذا الأسلوب المالي في ظل تنظير الماركسي ومن خلال المدارس الاشتراكية، حيث أصبحت الدولة منتجة أي مالكة لوسائل الإنتاج والتوزيع ومسؤولة عن إيجاد توازن بين تدفقات المالية وتدفقات السلعية وهذا ما يفرض إخضاع المالية العامة إلى خطة مركزية.

المبحث الثاني: تقسيمات الإنفاق العام وقواعده والرقابة عليها.

المطلب الأول: تقسيمات الإنفاق العام.

في ظل اتساع مهام الدولة ودورها التدخلي وأهمية إعداد الموازنات العامة السنوية كان لابد من الإستعانة بمعيار يستخدم لتطبيق وتعميم النفقات العامة، أي لا يمكن عرض النفقات العامة بشكل يتجاهل قواعد الميزانية العامة المتمثلة في الشمولية والتفصيل.[2]

وهناك عدة معايير لتقسيم وتطبيق النفقات العامة، منها المعيار السياسي وكذا الإداري وكذلك القانوني، وارتأينا في دراستنا هذه ولغرض التبسيط، التركيز فقط على المعيار الاقتصادي وذلك للأسباب التالية:

[1] د. نوزاد عبد الرحمان الهيثي و د. منجد عبد اللطيف الخشابي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، ص 16 – 17.
[2] د. نوراد عبد الرحمان الهيثمي، د. منجد عبد اللطيف الحثالي، مرجع سابق، ص 35.

1- أنه معيار حديث نسبيا ويعتمد الأساس الاقتصادي في التصنيف.

2- أنه معيار حركي ومنظور مع تبدل الظروف الاقتصادية.

3- أنه الأكثر شيوعا واستخداما وهذا شمل البلدان العربية.

الشكل رقم (1-2): تقسيم النفقات العامة

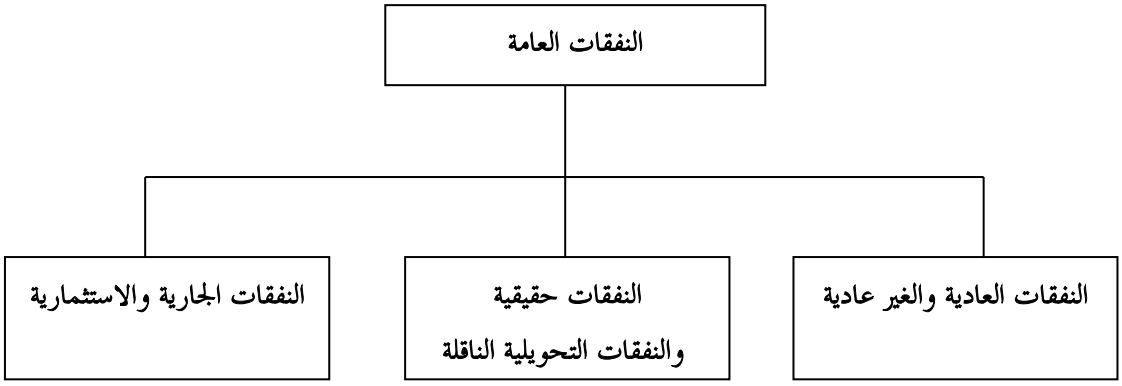

المصدر: د. نوزاد عبد الرحمان الهيثي و د. منجد عبد اللطيف الخشابي، مرجع سابق ص 35.

1- النفقات العادية والنفقات غير العادية:

أ- النفقات العادية: هي تلك النفقات التي تتكرر بشكل دوري كل سنة، مثل رواتب موظفي الدولة وكل النفقات اللازمة للسير الإداري للدولة، ويشمل كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

ب- النفقات الغير العادية: هي جميع النفقات التي لا تتكرر كل سنة وتحدث على فترات متباعدة وغير منتظمة وفي ظروف غير عادية. مثال: نفقات مكافحة آفات زراعة، نفقات الفيضانات، الزلازل، نفقات الحروب...

2- النفقات العامة والنفقات التحويلية، الناقلة:

أ- النفقات الحقيقية: Real Expenditeur

هي النفقات التي تقوم بها الدول مقابل الحصول على السلع والخدمات اللازمة للحياة الإدارية وتسيير المصالح العامة.[1]

ومن خصائص هاته النفقات هي:

* تعود بنفع مباشر للدولة.

* بدونها تقف عجلة الدولة عن العمل.

* ندفع مقابل لقاء خدمة أو سلعة.

* تخلق دخول تدفق إلى تيار الدخل القومي.

ب- النفقات التحويلية: Transfer Expenditeur

هي النفقات التي يكون الهدف منها ليس دائما اقتصاديا، ويكون الهدف منها نقل الدخل من فئة اجتماعية إلى أخرى، مثل الإعانات الاجتماعية، إعانات البطالة.

ويطلق عليها بالنفقات الناقلة أو التحويلية كونها تنقل القوة الشرائية من فئة اجتماعية مستوردة إلى فئة اجتماعية معوزة.

3- النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية:

أ- النفقات الجارية: هي النفقات التي تتكرر وبصفة منتظمة مثل نفقات موظفي الدولة، نفقات الصيانة وفوائد الدين والإعانات.

ب- النفقات الاستثمارية: هي جميع النفقات العامة التي تهدف إلى توسيع الطاقة الإنتاجية للدولة وتكوين رأس مال ثابت.[2]

أي نفقات الدولة التي تسعى إلى تنفيذ المشاريع الاستثمارية مثل بناء البنى التحتية (شق الطرق، بناء الموانئ والسدود ومحطات الكهرباء...)

المطلب الثاني: قواعد الإنفاق العام.

[1] د. نوراد عبد الرحمان الهيثمي، د. منجد عبد اللطيف الحثالي ، مرجع سبق ذكره، ص 37.
[2] د. عبد الكريم صادق بركات، دبوس أحمد البطريق، د. حامد عبد المجيد دراز، المالية العامة، الدار الجامعية، لبنان، 1986، ص 123.

من خلال ما تطرقنا إليه في دراستنا على الإنفاق العمومي لابد من وجود ضوابط وقواعد معينة عند الشروع في الإنفاق العمومي لكي تدعم شرعية هذا الأخير، هذا ما يقودنا إلى تحديد القواعد العامة للإنفاق العمومي التي يمكن الاسترشاد بها لتحقيق أقصى نفع للمجتمع.

ولعل البحث في المنخلة القصوى يقودنا إلى بيان هذه القواعد:

1- قاعدة المنفعة القصوى:

تعني قاعدة المنفعة القصوى أن تهدف النفقات العامة إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة أو تحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع وخاصة أن أركان النفقات العامة هو تحقيق منفعة عامة.

ويتطلب تحقيق هذه القاعدة أن توجب الدولة نفقاتها إلى إشباع حاجات عامة، الأمر الذي يقتضي دراسة متطلبات الاقتصاد والمجتمع ومقدار الحاجة إلى مختلف المشاريع، وأن تفاضل بينهما وفق جدول للأولويات يعتمد على طبيعة المشكلات التي يواجهها الاقتصاد القومي وتوجه نفقاتها إلى كل من هذه المشاريع وفق ما يحققه كل منها من منافيع جماعية بالحجم والنوع والكم والتوقيت المناسبين المراعين في ذلك ما يضيفه المشروع إلى كل من الدخل القومي والتشغيل والطاقة الإنتاجية ومدى حاجة واستخدام المشروع من ربح، وتراعي الدولة في ذلك حاجة المناطق الجغرافية والأقاليم المختلفة وكذلك المنفعة التي تعود على الطبقات الاجتماعية المختلفة.[1]

فإن الدولة إذا أنفقت في ميدان معين دون الحصول على منفعة تعود على الأفراد منها فمعناه أن هذه المصاريف لا مبرر لها.

فكرة المنفعة العامة وتحديدها تثير إشكالية وضع قاعدة دقيقة في تحديد مقدارها خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الآثار المتعددة للنفقات الاقتصادية وغير اقتصادية، ظاهرة وغير ظاهرة، مباشرة وغير مباشرة، كان من الممكن الارتكاز على عاملين أساسيين هما:[2]

*** عامل 1:** حجم الدخل النسبي، أي نصيب كل فرد من الدخل الوطني .

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس مالية عامة، دار وائل للنشر، طبعة 2، عمان، 2005، ص 61 – 62.
[2] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص 96.

*** عامل 2:** طريقة توزيع الدخل الوطني على الأفراد.

2- قاعدة اقتصاد في النفقة (تدبير)

ونعني بها الابتعاد عن جميع أشكال التبذير والإسراف التي تؤدي بطريقة وبأخرى إلى ضياع الأموال العامة الممكن توجيهها إلى مجالات أخرى أكثر منفعة بالإضافة إلى أن هذه الحالة تضعف الثقة العامة في المالية الدولة وتعطي للمكلفين بالضريبة مبررا للتهرب منها.

فإن هذه القاعدة ملازمة للقاعدة الأولى، فتحقيق أقصى منفعة ممكنة يجب أن يتم بأقل كلفة ممكنة، أي تحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة ممكنة.

ومن مظاهر التبذير خاصة في الدولة النامية نجد منها زيادة عدد الموظفين في الأجهزة الإدارية والإسراف في شراء الأجهزة غير الضرورية بمجرد تقليد ومحاكاة وعدم الاستغلال العقلاني لها واهتمام بالمظاهر الخارجية، وبالتالي فإن قاعدة الاقتصاد في نفقة تعني الالتزام بسياسة ترشيد الإنفاق.

ولتحقيق هذه القاعدة في الإنفاق العام يجب التعاون وتضافر جهود كافة الأجهزة التنفيذية والتشريعية والأحكام الرقابة (رقابة إدارية، رقابة سياسية، البرلمانية والرقابة المحاسبية المستقلة).[1]

3- قاعدة الترخيص:

قاعدة الترخيص أو ما يعرف بقاعدة الموافقة المسبقة من السلطة التشريعية تعني عدم إمكانية صرف أي مبلغ من الأموال العامة إلا أذا سبقت هذه العملية موافقة الجهة المختصة بالتشريع ضمن حدودها المكاني والزماني، وخصوصا إذا علمنا أن النفقات العامة تمثل مبالغ ضخمة مخصصة لإشباع الحاجات العامة دون غيرها وبالتالي تحقيق مصلحة عامة وهذا ما يميز النفقة العامة عن النفقة الخاصة.[2]

[1] محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار ميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص 35.
[2] مذكرة رابحي ص 104.

المطلب الثالث: الرقابة على تنفيذ النفقات

إن الرقابة على تنفيذ النفقات العامة هي رقابة تأكد من حسن إدارة الأموال العامة وتعتبر المرحلة الأخيرة التي تمر بها الميزانية العامة للدولة.

هناك عدة أنواع من الرقابة حيث تختلف هذه الأخيرة باختلاف التوقيت، قبل وأثناء أو بعد تنفيذ الميزانية، وباختلاف الشخص الخاضع لها إداري أو محاسب وباختلاف نوع أو طبيعة الرقابة ذاتها وقد نكون إدارية، سياسية، مستقلة، وباختلاف نوع أو طبيعة الرقابة الإدارية وتشريعية مستقلة.

1- الرقابة الإدارية:

إن الوزارة المالية هي التي تهتم بهذا النوع من الرقابة حيث يقوم الرؤساء من موظفي الحكومة بمراقبة مرؤوسهم وكذلك مراقبة موظفي وزارة المالية عن طريق مراقبين ماليين أو مدراء الحسابات (محاسبين) على عمليات النفقات التي يأمر بدفعها المختصون، فإن الرقابة الإدارية قد تكون حسب الزمن رقابة سابقة أو لاحقة، فالرقابة السابقة تكون قبل الصرف وفقا للقواعد المالية حيث لا يجوز القيام بالدفع أي مبلغ قبل الحصول على الموافقة من الجهة المختصة.

أما الرقابة اللاحقة فهي تجري بعد انتهاء السنة المالية واستخراج حساب ختامي للدولة حيث يقوم مراقب المالي بمراجعة كل الوثائق الإدارية والحسابات.

وبالنسبة للرقابة أثناء تنفيذ الميزانية فقد تتم في مختلف العمليات التي تجريها الجهات المختصة.

وقد تكون رقابة موضوعية أي انتقال الرئيس إلى عمل المرؤوس لتأكد مباشرة من عمله.

2- الرقابة التشريعية

إن البرلمان هو الذي يهتم مباشرة بالرقابة التشريعية في الدول الديمقراطية وهذا ما يسمى أيضا بالرقابة السياسية على تنفيذ الميزانية وذلك لتأكد من أن تنفيذها تم وفق ما أجازه البرلمان وقد تكون رقابة البرلمان على هذا التنفيذ معاصرة أو لاحقة، فالرقابة معاصرة من طرف البرلمان تكون بتقديم أسئلة واستجوابات إلى الوزراء عن كيفية تنفيذ الميزانية.

أما الرقابة التشريعية اللاحقة فتقوم بعرض الحساب الختامي عن السنة المالية المنتهية لمناقشته ثم اعتماده إما بشكل قرار أو شكل قانون من طرف رئيس الدولة وهذا وفقا للتشريعات.

تقوم السلطة التشريعية باعتماد الحساب في حالة سلامة الموقف المالي للحكومة أما إذا كانت هناك مخالفات مالية في تنفيذ الميزانية فيحق لها تحريك مسؤولية سياسية ضد الوزراء المخالفين وذلك عن طريق سحب الثقة من الوزير وقد يصل سحب الثقة أيضا من الحكومة.[1]

3- الرقابة المستقلة أو الإدارية

إن هذا النوع من الرقابة لا يخضع لإشراف السلطة التنفيذية حيث تكون مستقلة عنها، تتولى هذه الرقابة هيئة خاصة تقوم بفحص التفاصيل تنفيذ الميزانية ومراجعة حسابات الحكومة ومستندات التحصيل والصرف وكشف ما تتضمنه من أخطاء ومخالفات بوضع تقرير مفصل عن ذلك.

في الجزائر مهمة عملية الرقابة المستقلة تستند إلى مجلس المحاسبة، ومهمة مجلس المحاسبة تتولى الحكم على كافة الحسابات العامة ما عدا الحسابات التي يعطي المشرع اختصاص النظر فيها إلى جهات أخرى.

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص 302.

المبحث الثالث:آثار النفقات العامة

تمثل النفقات العامة في معظم الدول المعاصرة نسبة لا بأس بها من الدخل الوطني وعليه فإن تأثيرها على سير الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه الدول.

وإن أهم أثر للنفقات العامة هو إشباع حاجات العامة، كما أنها تؤثر على النشاط الاقتصادي في مجموعة عن طريق تأثيرها على الإنتاج والاستهلاك الوطني وإعادة توزيع الدخل الوطني، وهذه الآثار تعرف بالآثار المباشرة للنفقات العامة، تنتج من خلال دورة الدخل، والذي يعرف من الناحية الاقتصادية بمبدأي المضاعف والمعجل حيث: بين "المضاعف" تأثير نفقات استثمارية إضافية على مستوى الدخل عن طريق نفقات الاستهلاكية، أما "المعجل" فيبين أثر التغيير على الاستثمار نتيجة تغيير في الطلب الاستهلاكي[1] ويمكن تلخيص هذه الآثار على الشكل التالي:

الشكل (1-3): الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

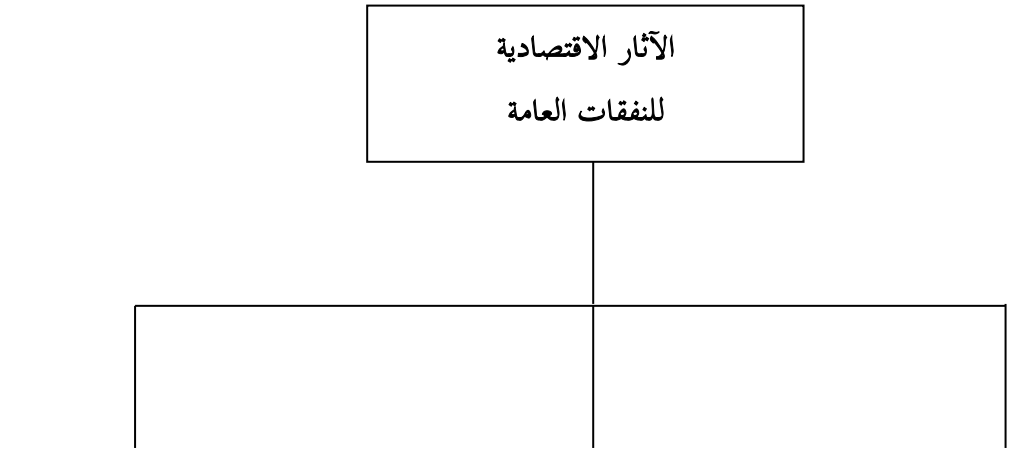

ـ
ا ره، ص 19

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة:

هي تلك الآثار التي تحدثها النفقات العامة بصورة فورية وتتوقف هذه الآثار على عدة عوامل تتمثل بطبيعة هذه النفقة والهدف الذي ستحققه وسنتطرق إلى آثار النفقات العامة على حجم الإنتاج الوطن والاستهلاك وأخيرا آثارها على نمط توزيع الدخل القومي أي إعادة توزيع الدخل القومي فيما يلي:

I- آثار النفقات العامة المباشرة على الإنتاج الوطني

تساهم كل الموارد المتاحة البشرية منها والمادية في توليد مكونات الناتج الوطني الإجمالي ومن خلال انتمائها لمختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية المكونة لهذا الناتج كما هو موضح في الشكل:[1]

الشكل (1-4): آثار النفقات العامة المباشرة على الإنتاج الوطني

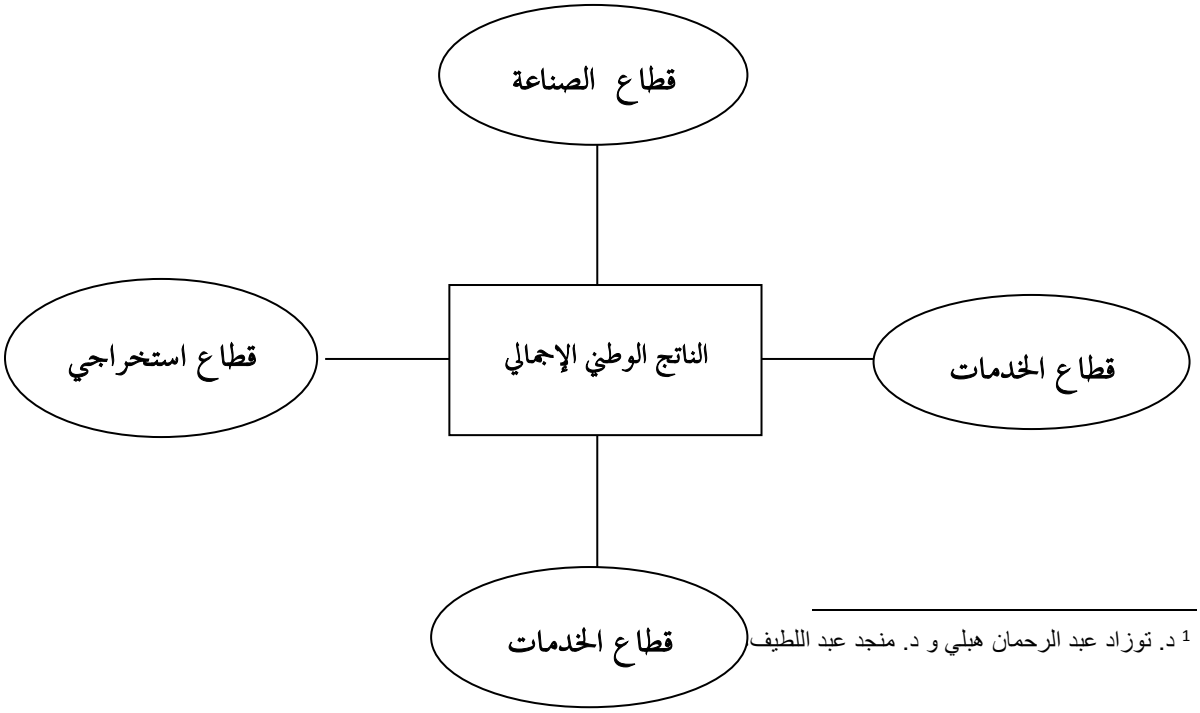

[1] د. توزاد عبد الرحمان هبلي و د. منجد عبد اللطيف

المصدر: د. نوزاد عبد الرحمان الهيثي و د. منجد عبد اللطيف الخشابي، مرجع سابق، ص 62.

تؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج والتشغيل من خلال تأثيرها على حجم طلب الكلي الفعلي والعلاقة بين النفقات العامة وحجم الطلب يتوقف على حجم النفقة ونوعها، وأن النفقات العامة تؤثر على القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني برفعها سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ومن ثم يرتفع الناتج القومي والدخل القومي، فيجب التفرقة بين مختلف أنواع النفقات العامة.

أ- النفقات الإنتاجية والاستثمارية:

تعمل على إنتاج السلع المادية والخدمات العامة لإشباع حاجات استهلاكية للأفراد ويعد هذا النوع من الإنفاق منتج، لأنه يؤدي إلى زيادة حجم الدخل القومي ورفع مستوى لكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وقد تقوم بها مباشرة خلال عملية الإنتاج أو منح بعض الإعانات الاقتصادية للمشاريع العامة لتحقيق أهداف اقتصادية، كتخفيض أسعار للسلع ذات الاستهلاك الواسع أو تعويض المؤسسات من خدماتها غير العادية للأفراد من أجل استمرا في تحقيق منفعة عامة.

ب- النفقات الاجتماعية:

هي تلك النفقات الموجهة للخدمات الاجتماعية وخصوصا خدمات التعليم، الصحة، الثقافة والإسكان، حيث تعمل على رفع إنتاج، فاهتمام الدولة بالتأهيل والتدريب يساهم في تحسين وتطوير عائد موارد الاقتصاد خاصة البشرية منها وهذا ينعكس في نمو وزيادة الناتج الوطني الإجمالي.

جـ- النفقات العسكرية: هناك آثارين سلبي وإيجابي لهذا النوع من النفقات:

السلبي: تمثل في أن النفقات العسكرية تقود إلى التوجيه جزء من الموارد المادية والبشرية المتاحة من الاستخدام المدني إلى استخدام عسكري وبالتالي تؤدي إلى نقص إنتاج الوطني وهذا النقص يتبعه انخفاض استهلاك الوطني.

الإيجابي: يتمثل في أن النفقات العسكرية تؤذي إلى توزيع مزيد من الدخل وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي على أموال استهلاك واستثمار ويعمل على تنشيط إنتاج في فترات الكساد كما أنها تؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني كونها تدفع إلى تقدم البحث العلمي أو ازدهار الفنون الإنتاجية.

II- آثار النفقات العامة على الاستهلاك:

"تظهر آثار النفقات العامة على الاستهلاك فيما توزعه الدولة على الأفراد في شكل أجور يخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية"[1]

وتظهر هذه النفقات العامة على الاستهلاك في صورتين:

1- نفقات الاستهلاك العمومي:

يقصد به ما ينفقه الدولة لشراء سلع أو من مهام ضرورية من أجل صيانة المباني الحكومية وشراء الأجهزة والآلات والمواد الأولية للإنتاج العمومي، وجميع المستهلكات اللازمة لسير مصالح المؤسسات الحكومية أو الوزارات.[2]

2- نفقات الاستهلاك الخاصة بدخل الأفراد:

هي جميع النفقات العامة الموجهة للمستخدمين الحكوميين الحاليين والسابقين في شكل أجور ومرتبات أو معاشات، وتغير هاته النفقات مقابل لما يؤديه هؤلاء الأفراد على الأعمال والخدمات.

ولهاته النفقات تأثير مباشر على الإنتاج الكلي.

والجزء الكبير منها ينفق لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد من سلع وخدمات.

[1] محمد عباس محرزي،مرجع سابق، ص 124.
[2] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص 124.

"نؤدي هذا النوع من الإنفاق إلى زيادة الاستهلاك الذي يتجه عنه زيادة في الإنتاج من خلال الأثر المضاعف"[1]

III- آثار النفقات العامة على توزيع الدخل الوطني:

"يترتب على النفقات العامة رفع المستوى العام للاستثمار، الأمر الذي ينتج عنه إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الدخول الجديدة وعلى حساب الدخول الثابتة التي لا يزيد عادة إلا ببطئ وسيلة بسيطة.

كما يترتب على رفع المستوى العام للأسعار إعادة توزيع الثورة الوطنية لصالح المدين على حساب الدائنين"[2]

ويتجلى أثر الإنفاق العام في إعادة توزيع الدخول من خلال اقتطاع الدول من الدخول الكبيرة عن طريق الضرائب والرسوم وإعادة توزيعها في عدة صور كإعانات للعجز والبطالة... وفي شكل خدمات مجانية، التعليم، الصحة... الخ

وللدولة دور كبير في إعادة توزيع هاته الدخول الناجمة على الإنفاق العام على الاستثمار، فيما تقطعه من المداخيل الكبيرة الناجمة على الاستثمار العمومي، وإعادة توزيعه في شكل نفقات لإنتاج السلع الضرورية التي يكثر عليها الطلب من الطبقات الفقيرة.

المطلب الثاني:آثار غير مباشرة للإنفاق العام:

إن أثر الإنفاق العام سوف يتفاعل فيما بعد بفعل الزمن ليولد تأثيرا على الدخل والاستخدام وهذا ما وصفه "كينز" بأثر المضاعف وأثر المعجل، فهو يرى أن زيادة الأولية في الإنفاق العام كفيلة برفع القدرة الشرائية لذوي الدخل المحدود والذي يحفز الطلب الكلي فيتوسع الإنتاج ويزداد الدخل زيادة مضاعفة ونستطيع توضيح هذه الآلية عبر المخطط التالي:

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص 125.
[2] علي زغدود، ص 62.

الشكل رقم (1-5): آلية الآثار الغير مباشرة للإنفاق العام

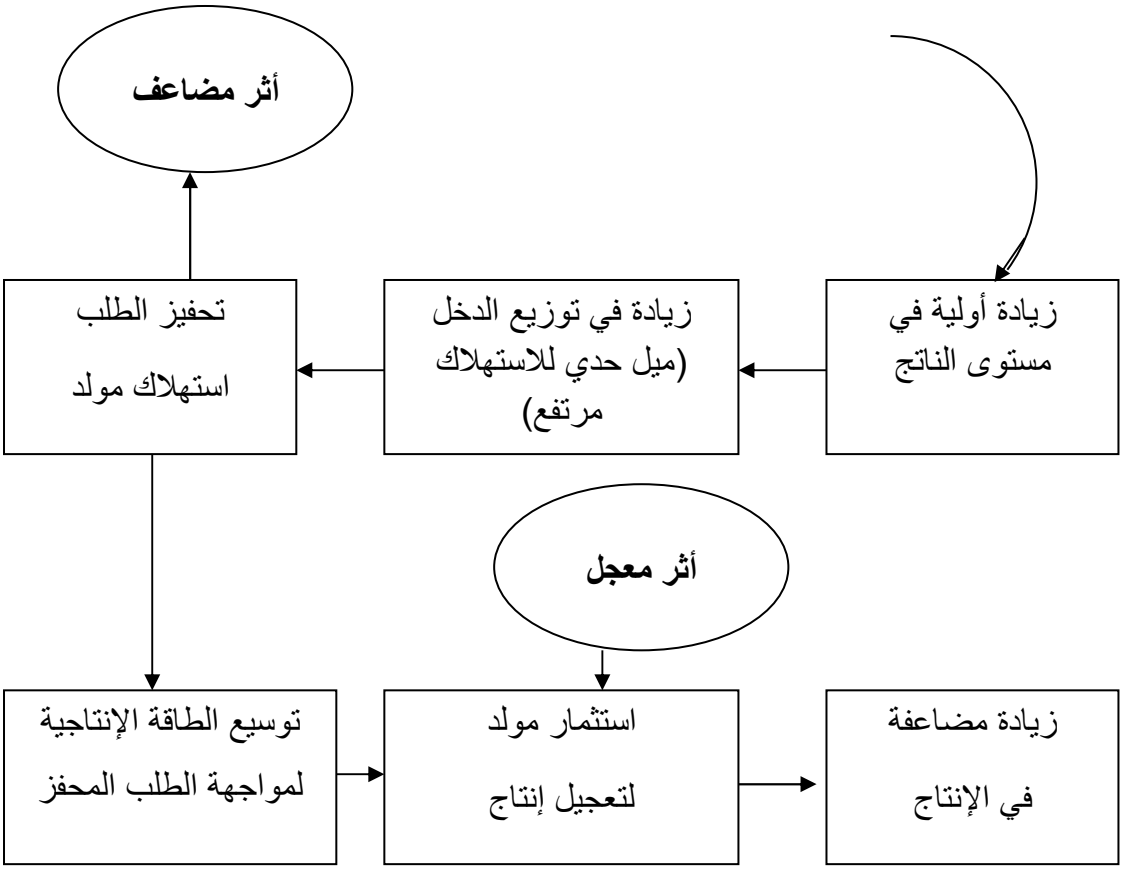

المصدر: د. نوزاد عبد الرحمان الهيتي ود. منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

يوضح الشكل أو المخطط أعلاه أن زيادة الإنفاق العام الاستثماري يولد زيادة في الدخل ومن ثم زيادة في توزيع الدخل خصوصا أصحاب الدخل الثابت ويتم امتصاص السلع المعروضة وبذلك يضطر المنتجون لمواجهة الطلب بزيادة استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة كمرحلة أولى وهذا ما يسمى بأثر مضاعف"[1]

ومن خلال إدخال آلات ومعدات إنتاجية إضافية لتعجيل إنتاج وهذا ما يعرف بأثر المعجل، تتولد زيادة مضاعفة للدخل ومع ارتفاع مستوى الدخل وحركة نشاط اقتصادي يمكن تحقيق الحصيلة الضريبية أعلى تعوض العجز في الميزانية العامة الذي يحدث توسع في الانفاق العام.[2]

خاتمة الفصل:

تبين من خلال دراستنا في هذا الفصل لماهية النفقات العمومية وتطورها أن لهذه الأخيرة أهمية كبيرة في تحريك العجلة الاقتصادية للدول، وأنها جزء لا يتجزأ من الميزانية العامة للدولة وميزنا أيضا أنه يوجد عناصر محددة ودقيقة يجب أن تتصف بها النفقة حتى تصبح النفقة العامة، وكذلك يوجد عدة قواعد يجب أن تتوفر في هذه النفقات بغرض تعظيم المنفعة التي وجدت من أجلها.

[1] د. نوزاد عبد الرحمان الهيتي ود. منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 66.
[2] د. نوزاد عبد الرحمان الهيتي ود. منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 67.

الفصل الثاني

أدبيات تطبيقية

مقدمة الفصل:

سوف نتطرق في هذا الفصل إلى مجموعة من الدراسات التي اهتمت بموضوع الإنفاق العام خاصة على قطاع التكوين والتعليم المهنيين وآثارها وتناولت هذه الدراسات مختلف مواضيع لها علاقة بالدراسة التي نبحث فيها.

ومن خصائص هذه الدراسات هي أطروحات الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير مالية عامة وتحليل اقتصادي وثلاث أطروحات ماجستير، الأولى تخصص مالية عامة والثانية تخصص علم اجتماع التربية، أما الثالثة في مجال تحليل اقتصادي. ومذكرتان ماستر أكاديمي في مجال اقتصاد عمومي والأخرى محاسبة وجباية وأخيرا مجلة من إعداد الدكتورة زرواط فاطمة الزهراء وأستاذ مناد محمد.

المبحث الأول: دراسات الدكتوراه.

الدراسة الأولى:

وهي دراسة وحيدة ممثلة بأطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير مالية عامة، بجامعة تلمسان، بعنوان: "دراسة فعالية نفقات التكوين المهني في تحقيق متطلبات سوق العمل" (حالة الجزائر)، من إعداد الطالب رابحي بوعبد الله وتحت إشراف الدكتور بوهنة علي.

هذه الدراسة جاءت بغرض الإجابة على الإشكالية العامة التالية: "ما مدى فعالية نفقات التكوين المهني في تحقيق متطلبات سوق العمل؟

وعن أهمية الدراسة يقول الباحث:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تعالج موضوعا هاما بالنسبة للاقتصاد الجزائري من حيث الدور الفعال الذي تلعبه المنظومة التكوينية داخل الاقتصاد ككل والوزن الثقيل التي تمثله في السياسة الاقتصادية بشكل عام مثلها مثل باقي المنظمات الأخرى كالمنظومة التربوية ومنظومة التعليم العالي".

إن التكوين المهني يعتبر نشاط لاكتساب أو تزويد الفرد بخبرات وكفاءات واتجاهات ومهارات معينة تجعله مفيدا لمزاولة عمل ما في أحسن الظروف وهو ما تقوم به الدولة أي وزارة التكوين والتعليم المهنيين عن طريق اعتماد نفقات محددة لفائدة المراكز والمعاهد وصرفها لتسهيل عملية التكوين، وتتمثل أهمية من هذا الجانب بالإجابة عن بعض التساؤلات وهي:

هل هذه النفقات كافية؟ أولا؟ أم أن مبالغ فيها وتحتاج إلى ترشيد؟ هل هي فعالة في تحقيق متطلبات سوق العمل؟ ما هي فوائد التي يجنونها الأفراد المتكونين؟ وما هي آثار الناجمة عن عملية التنمية الاقتصادية للبلاد؟

وقد استخرج الطالب في هذه الدراسة عدة أسئلة فرعية من أهمها:

- ما مدى مساهمة النفقات العامة في عملية تكييف نظام التكوين المهني لتلبية حاجات المؤسسات الموظفة؟

صياغة الفرضيات:

للإجابة على السؤال الذي رأيناه سابقا والذي يهمنا في هذه الدراسة قام بصياغة الفرضية التالية التي رآها تمثل إجابة أكثر احتمالا وتوقعا لما قد تؤول إليه هذه الدراسة وهي كالتالي:

* النفقات التكوين المهني دور مهم في السير الحسن للعملية التكوينية وبالتالي الوصول إلى تكوين يد عاملة مؤهلة من شأنها المساهمة في تلبية متطلبات سوق العمل.

أهداف الدراسة:

فقد أوجز مجموعة من الأهداف يسعى إلى تحقيقها من خلال بحثه ومن بينها:

أولا: التعريف بالتكوين أو التدريب المهني بشكل عام وكذا توضيح تجربة بعض البلدان العالمية والعربية في مجال التكوين المهني.

- التعريف بالتكوين المهني في الجزائر.

- الوصول إلى معرفة كل ما يتعلق بالتكوين داخل المؤسسة وأعنى بالذكر عرض أسس والمبادئ والأنواع الخاصة بهذا النوع من التكوين.

- معرفة كل ما يتعلق بطريقة تسيير وتنظيم نفقات التكوين المهني ومدى فعاليتها في تحقيق حاجيات سوق العمل.

- معرفة كل ما يتعلق بميزانية الدولة من تحضير وإعداد واعتماد وكذا التنفيذ ومسؤولية الأعوان التنفيذ والرقابة على النفقات العامة.

- معرفة الجوانب الفنية للنفقات العامة وكذا التقسيمات المختلفة لها، بالإضافة إلى قواعد وضوابط وحدود الإنفاق العام.

وكانت الفترة المخصصة لعرض هذه الدراسة ممتدة من التسعينيات إلى غاية الألفية الثالثة (1990- 2011) وذلك لمعرفة التطورات التي عرفتها نفقات المنظومة التكوينية لفترتين مختلفتين.

فقد اعتمد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لإبراز أهم تطورات الحاصلة في مجال تسيير وتنظيم نفقات التكوين المهني وتحديد فعاليتها في تحقيق متطلبات سوق العمل.

إذن النتائج التي تحصل عليها الباحث من خلال دراسته والتي تهمنا هي:

* تمثل النفقات العامة الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في شتى المجالات والميادين وهي بهذا الشكل المرآة العاكسة لمختلف جوانب النشاطات العامة، بالإضافة إلى أنها توضح لنا البرامج الحكومية في شتى المجالات في صورة أرقام واعتمادات، تلبية لحاجات عامة للأفراد وبالتالي تحقيق أقصى منفعة.

* لقد ساهمت نفقات قطاع التكوين المهني بشكل مباشر وبدرجات متفاوتة في عملية تسيير الأجور لفائدة متربصي قطاع التكوين المهني وتقديم مخرجات ذات كفاءة ومردودية والتي تعتبر إحدى الوسائل الهامة لقياس مدى فعالية منظومة التكوين، وتسمح بتقدير نوعية العلاقة وعواملها المحددة (إعلام، توجيه جانب تكوين، مناصب شغل) والتي تربط التكوين المهني بالشغل، وهذا لإعطاء صورة أكثر فعالية لعلاقة التكوين المهني بسوق الشغل، التي بينت البحوث والدراسات الميدانية بشأنها أن هناك بطالة خريجين في كل التخصصات، هذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن نفقات قطاع تكوين المهني وإن تزايدت فذلك تيسيرا وتسهيلا لتلقي مدخلات المنظومة التكوينية التكوين الملائم وفقا لاحتياجات سوق العمل وتبقى هذه المهمة من مهام أساسية لقطاع التكوين المهني (عملية تكوينية للمدخلات) بينما تبقى مهمة وضع المخرجات على مستوى سوق الشغل من اختصاص قطاعات أخرى.

* إن النفقات المخصصة لقطاع التكوين المهني تعتبر استثمارا مرافقا،[1] فهي مشروطة بشكل حصري لحاجات الاقتصاد، إذن يمكن أن يكون لنظام التكوين المهني قوة جذب للتنمية حيث اهتمام الدولة بقطاع التكوين المهني والاعتماد عليه بنسبة هامة جدا يساهم في عملية التنمية الاقتصادية.

* أثبتت الدراسة أن عدد خرجي التكوين المهني في تزايد مستمر نظرا لزيادة الطلب على التكوين من أجل اكتساب المهارة والكفاءة اللازمة للدخول في عالم الشغل.

[1] رابحي عبد الله مرجع سبق ذكره، ص 364.

* إن فعالية نظام التكوين المهني في أي دولة تقاس بمستوى قدرته على تزويد سوق العمل بأيدي عاملة مؤهلة ومتخصصة وفق الاحتياجات المطلوبة.

العلاقة:

فالعلاقة المستخرجة من مذكرتنا التي تتمثل في تحليل الإنفاق العمومي حول قطاع التكوين والتعليم المهنيين وأطروحة دكتوراه تحت عنوان دراسة فعالية نفقات التكوين المهني في تحقيق سوق العمل هي علاقة عامة حيث أن للنفقات التكوين المهني دور مهم في السير الحسن للعملية التكوينية من أجل الحصول على يد عاملة مؤهلة من شأنها مساهمة في تلبية متطلبات سوق العمل وبالتالي مساهمة في التنمية الاقتصادية.

الدراسة الثانية: هي أطروحة تخرج لنيل شهادة دكتوراه في ميدان تحليل الاقتصادي وبعنوان دور الإنفاق العام في قطاع التعليم في تعزيزاته والنمو الاقتصادي (دراسة قياسية ومقارباتية لحالة الجزائر خلال الفترة 1974 – 2013)، من إعداد الطالبة مقداد يسرى وتحت إشراف البروفيسور بن حبيب عبد الرزاق.

أما الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة هي:

إلى أي مدى يمكن أن يؤثر الإنفاق العام الموجه لقطاع التعليم على وثيرة النمو الاقتصادي في الجزائر.

وانطلاقا من هذه الإشكالية يجب الإجابة على مجموعة أو جملة من التساؤلات الفرعية خلال دراسته ومن أهمها تتمثل في:

- ما هو واقع القطاعات التربوية والتعليمية (التربية الوطنية، التعليم العالي، التكوين المهني) في الجزائر خلال فترة الدراسة؟

- ما هي محددات الإنفاق التعليم العام في الجزائر؟

- هل هناك علاقة سببية بين الإنفاق التعليمي العام ووتيرة النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؟

أهميته:

كما تبرز أهمية هذه الدراسة في الدور الذي يلعبه التعليم بصفة عامة في الاقتصاد العالمي وبالأخص مع بروز اقتصاد مبني على المعرفة والمعلوماتية وكذلك دور الإنفاق التعليمي وتأثيره على النمو الاقتصادي وقد حاول الباحث تحليل مسار التعليم بكل مستوياته مرتكزين على التعليم العالي وأهم إصلاحات التي مسته لأن مخرجاته هي الأقرب للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر.

واعتمد الطالب في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الاستقرائي والتاريخي في الشق النظري من الدراسة يعتمد على سرد الأدبيات خاصة كما اعتمد على طرية IMRAD لتحرير دراسته وقسم بحثه إلى بابين حيث يتناول الباب الأول الخلفية النظرية والتطبيقية والدراسات السابقة ذات صلة بالموضوع، إذ يتضمن ثلاث فصول فصلان نظريان وفصلا تحليليا، أما الباب الثاني يتضمن مقاربة نظرية وقياسية لآثار الإنفاق التعليمي العام في تعزيز النمو الاقتصادي للجزائر، إذ يمثل الباب الثاني الجزء التطبيقي للأطروحة، بحيث يحتوي على ثلاث فصول، الفصل الرابع والخامس وصفين تحليليين، أما الفصل السادس قياسي مقارباتي مما يسمح بتناول كل مستويات طريقة (IMRAD)

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مجموعة من الأهداف هي:

1) تحليل وتشخيص الإنفاق التعليمي العام على المستوى العالمي والوطني.

2) إبراز أهمية الاستثمار في رأس المال البشري في إحداث النمو الاقتصادي والتنمية.

3) تحليل وتحديد محددات الإنفاق التعليمي العام بشقيه الاستثماري والتجهيزي على كافة منظومة التربوية والتكوينية.

النتائج: تمكن الطالب من الوصول إلى جملة من النتائج نوردها باختصار في النقاط التالية:

- إن التعليم محرك التنمية والنمو وطاقتها وأن هناك علاقة قوية طردية بين التربية والتنمية الشاملة يتجلى ذلك من خلال:

1/ كلما ارتفع الإنفاق التعليمي وتحسنت نوعيته تمكن التعليم من تقديم المخرجات اللازمة لدفع عمليات التنمية الاقتصادية.

2/ كلما زاد النمو الاقتصادي زادت فرص العمل وترتفع معدلات الدخل وبالتالي تحسن مستوى المعيشة.

3/ كلما تزايد دخل الأفراد المجتمع وتحسن مستوى معيشتهم ارتفع إنفاقهم على التعليم وبالتالي يتطلعوا إلى مستويات تعليمية أعلى وأرقى (فرص التعليم).

4/ كلما زادت فرص التعليم أما السكان وتحسنت نوعيته، مكن التعليم من توسيع مشاركة السكان في أنشطة المجتمع وفي الدخل القومي.

5/ كلما توسعت فرص العمل جديدة وازدهرت قطاعات العمل، فإنها تتحول إلى مؤشرات توجه الشيء والشباب نحو المدارس والتخصصات والمراكز أكثر حاجة وطلبا، مما يزيد من عائدات التعليم للشخص والمجتمع الأمر الذي يؤدي إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية المستدامة.

علاقة: علاقة بين موضوع دور الإنفاق العام في قطاع التعليم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحليل الإنفاق العمومي في قطاع التكوين والتعليم المهنيين.

تكمن في أنه كلما ارتفع إنفاق العام خاص بهذا القطاع كلما تمكن التعليم من زيادة في تقديم مخرجات اللازمة لدفع عمليات التنمية الاقتصادية وبالتالي خلق فرص العمل ورفع معدلات الشغل وتحسين مستوى المعيشة.

ملاحظة: قطاع التكوين والتعليم المهنيين مثله مثل قطاع التعليم في بعض الأهداف التي استخرجها من هذه الدراسة.

المبحث الثاني: دراسات ماجستير ومجلات:

الدراسة الثالثة: مذكرة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تحت إطار مدرسة دكتوراه تخصص مالية عامة بجامعة أبي بكر بلقايد سنة 2010 – 2011، وبعنوان: مدى مساهمة الإنفاق العام في تفعيل المنظمات غير السوقية، دراسة حالة مراكز التكوين المهني في الجزائر، من إعداد الطالب معلاش يوسف وتحت إشراف الأستاذ باركة محمد زين الدين.

وطرح الطالب في هذا الموضوع الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الإنفاق العام في تفعيل المنظمات غير السوقية وبالتالي أثرها على مراكز التكوين المهني في دراسة حالة الجزائر؟

وانطلاقا من هذه الإشكالية الرئيسية تنشق أسئلة فرعية تتمحور الدراسة شكلا ومضمونا وتحليلا وهي:

* ما مفهوم ومراحل التي مرت بها النفقات العامة؟ وما هي آثارها الاقتصادية؟

* ماذا تقصد بالقطاع غير السوقي؟

* ما هي خصائص هذه المنظمة تابعة للقطاع غير السوقي؟

* ما هي تطورات الحاصلة في سياسة التكوين المهني (قطاع غير سوقي لا يحقق أرباح) في الجزائر؟ وعلاقتها مع سياسة الإنفاقية العامة؟

أهمية الدراسة:

إن المنظمات غير السوقية كالمنظمات التكوينية أو مراكز التكوين المهني المخولة من خلال النفقات العامة وحصتها المقررة في الميزانية العامة لذا تظهر أهمية البحث الدور النفقات العامة في تفعيل تلك المنظمات غير السوقية.

حيث ركز الطالب في بحثه هذا على المنهج الوصفي الاستقرائي عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات العربية والأجنبية.

بالإضافة إلى المنهج التحليلي وذلك بهدف تحليل البيانات التي تتوافر عن مشكلة البحث وقد اعتمد على بيانات رقمية رسمية عن الوزارة المالية، وزارة التكوين والتعليم المهنيين، وديوان الوطني للإحصائيات وتقارير مجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، وقد قسم الطالب هذه الدراسة إلى ثلاث فصول هي الفصل الأول: يتمثل في دراسة النفقات العامة من حيث المفاهيم والقواعد والخصائص والتطورات التي عرفتها، أما الفصل الثاني: فركز حول دراسة المنظمة غير السوقية ومفاهيم وعلاقات المرتبطة بينهما وخصائصها، وأخيرا الفصل الثالث قام بدراسة أهداف وخصائص وأنماط التكوين المهني بصفة عامة وكذلك دراسة وضعية التكوين المهني في الجزائر.

أهداف:

يهدف الباحث في دراسته إلى محاولة معرفة العلاقة التي تربط النفقات العامة مع مراكز التكوين المهني، بمعنى آخر مدى تأثير هذه النفقات المخططة والمبرمجة من طرف السلطة التنفيذية في تفعيل وتطوير هذه المراكز لأثرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

النتائج:

فقد توصل الباحث من خلال دراسته إلى النتائج التالية:

- الاهتمام والتزايد المستمر التي توليه الدولة لهذا القطاع من خلال السياسة الإنفاقية المتزايدة سنة عن سنة في تطوير هذا القطاع.
- زيادة الهياكل القاعدية المتعلقة به ففي الفترة الممتدة من 2005-2009 استفاد قطاع من برنامج استشاري مهم، إنجازه يدعم ويحسن بصفة هامة سياسة القطاع المتكفل بالطلب الاجتماعي والاقتصادي في مجال التكوين المهني.
- ظهرت فعالية هذه النفقات العامة على مراكز التكوين والتعليم المهنيين من خلال متغيرين أساسيين هما: زيادة في عدد المتربصين في هذا المجال، والسياسات العامة لإدماج المتخرجين من المراكز إلى عالم الشغل وذلك لفترة محددة.

العلاقة الموجودة بين أطروحتين مدى مساهمة الإنفاق العام في تفعيل المنظمات غير السوقية وتحليل الإنفاق العمومي في قطاع تكوين والتعليم المهنيين تتمثل في أن تزايد النفقات العامة خاصة بهذا القطاع يؤثر إيجابيا على مخرجات قطاع التكوين والتعليم والجودة ولتكوين نوعية التعليم مما يسمح بتطوير المراكز وخلق فرص العمل ولكن يجب تكييف التكوين المهني مع تطور سوق العمل والتكنلوجيا وبالتالي كخلاصة كلما زاد انفاق قطاع التكوين ضمن فئة الشباب من قطاع التعليم أي نظام مدرسي إلى نظام العمال مكونين ثم الموظفين والمؤهلين وبالتالي ادماج المتخرجين إلى عالم الشغل والقضاء على البطالة وهذا يساهم في التنمية الاقتصادية.

الدراسة الرابعة:

هي مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع تخصص علم اجتماع التربية، تحت عنوان سياسة التكوين المهني وسوق العمل في الجزائر، من إعداد الطالب قويجل منير وتحت إشراف الأستاذ الدكتور سلاطنية بلقاسم في جامعة محمد خيضر ببسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علوم الاجتماعية، سنة 20133-2014.

وقام بدراسة ميدانية بمركز التكوين المهني والتمهين بلعيد القالة بطولقة.

تتمثل إشكالية هذه الأطروحة حول:

هل توجد علاقة بين سياسة التكوين المهني وسوق العمل في الجزائر؟

يرى الطالب أن أهمية البحث تكمن في تحقيق التوازن بين أجزاء النظام التربوي فالموضوع ضروري وهو شرط من شروط لتحقيق تنمية الجهاز الوطني للإنتاج وأما على الصعيد الاجتماعي فهو يسهل ويسمح الإندماج المهني للشباب الباحث عن الشغل وعلى الصعيد السياسي فإنه يساهم في تكوين الأمن والاستقرار.

إن الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو إثبات العلاقة بين سياسة التكوين المهني وسوق العمل في الجزائر.

النتائج:

من خلال دراسته الميدانية لسياسة التكوين المهني وسوق العمل في الجزائر بمركز التكوين المهني والتمهين بلعيد قالة بطولقة، توصل إلى النتائج التلية:

- إن الالتحاق بالتكوين المهني هدفه هو حصول على شهادة مهنية والعمل.
- أن التكوين المهني يساهم في صناعة يد العاملة من خلال حريجي الحاصلين على شهادات مهنية ومؤهلين لدخول سوق العمل.
- أن مخرجات التكوين المهني تتماشى مع احتياجات سوق العمل في الجزائر.

فالعلاقة العلاقة الموجودة بين هذه الأطروحة المتمثلة في سياسة التكوين المهني وسوق العمل في الجزائر ومذكرتنا متمثلة في تحليل الإنفاق العمومي لقطاع التكوين المهني هناك علاقة من جانب قطاع التكوين المهني حيث أنه يساهم في تعزيز سوق العمل باليد العاملة المؤهلة في الجزائر وأن هناك تطابق بين مخرجات التكوين واحتياجات سوق العمل في الجزائر.

الدراسة الخامسة:

هي دراسة ماجستير للسيد رابحي بوعبد الله، بعنوان تمويل نفقات التكوين المهني ودوره في التنمية الاقتصادية: "حالة ولاية تيارت" تحت إشراف الدكتور بوهنة علي في مجال تخصص تسيير المالية العامة للسنة الجامعية 2010-2001.

هناك عدة تساؤلات مطروحة من طرف الطالب للدراسة والتحليل والتي تمثل في عمقها الإشكالية الموضوع المختار وكسؤال جوهري ورئيسي مطروح هو: ما مدى مساهمة نفقات التكوين المهني في إحداث وتحقيق التنمية الاقتصادية؟

ويرى أن أهمية البحث تكمن في الإجابة على التساؤلات التالية: هل نفقات التكوين والتعليم المهنيين كافية أم لا؟ أم أنها مبالغ وتحتاج إلى ترشيد؟ وما الفائدة التي يجنيها الفرد (المتكون)، وبالتالي المجتمع من هذه العملية في جميع الأحوال؟ وما تأثير كل هذا على عملية التنمية الاقتصادية للبلد؟

فقد اعتمد الطالب على المنهج الوصفي والتحليلي وذلك لإبراز أهم التطورات الحاصلة في مجال التسيير وتمويل نفقات التكوين المهني وتوضيح دور الفعال الذي يلعبه هذا الأخير في الاقتصاد الوطني.

إضافة الى استعمال بعض المنشورات الوزارية، المطبوعات، الجرائد الرسمية، وبصفة أقل مواقع أنترنت وبعض وثائق الرسمية الخاصة بميزانية قطاع التكوين المهني لولاية تيارت ومركز حمداني.

ويسعى دائما الطالب في بحثه هذا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يوردها فيما يلي:

- التعريف بالتكوين أو التدريب المهني وكذا معرفة الأنماط المتوفرة على مستواه وتوضيح تجربة بعض البلدان العالمية والعربية في مجال التكوين المهني.
- الوصول إلى معرفة كل ما يتعلق بالتكوين داخل المؤسسة، أنواع هذا التكوين بالإضافة إلى تبيان العلاقة التكوين بالعمل من خلال مختلف النظريات الاقتصادية لسوق العمل.
- معرفة الجوانب الفنية للنفقات العامة وكذا التقسيمات المختلفة لها، بالإضافة إلى قواعد وضوابط وحدود الالإنفاق العام.
- توضيح ظاهرة تزايد النفقات وكذا معرفة الآثار الاقتصادية لها.
- معرفة كل ما يتعلق من ميزانية الدولة من تحضير وإعداد واعتماد وكذا التنفيذ ومسؤولية أعوان التنفيذ والرقابة على النفقات العامة.
- توضيح طريقة تسيير وتنظيم التكوين المهني في الجزائر وعلاقته بالاقتصاد.

أما النتائج التي توصل إليها الطالب:

- التكوين المهني له علاقة مباشرة باكتساب المهارات والخبرات والمعارف المختلفة المتعلقة بمهنة محددة من أجل كسب وظيفة معينة وإنجاز المهام التي تتطلبها.
- إن النفقات التكوين المهني دور مهم في سير الحسن للعملية التكوينية وبالتالي الوصول إلى تكوين يد عاملة مؤهلة من شأنها المساهمة في إحداث وتحقيق التنمية الاقتصادية.
- تدل التوجهات المزدوجة للتكوين المهني في الجزائر اجتماعيا واقتصاديا على أنه أحد روافد إمداد عالم الشغل باليد العاملة المؤهلة وبالتالي الوصول إلى التنمية الاقتصادية.
- تحقيق التكافؤ بين التكوين المهني وسوق العمل.

وهذا ما استخلصه من دراسته أن النفقات التكوين المهني دور جد مهم في سير الحسن للعمنلية التكوينية والوصول إلى يد عاملة مؤهلة تدخل إلى عالم الشغل من شأنها مساهمة في تحقيق تنمية الاقتصادية

الدراسة السادسة:

هي دراسة الباحث محمد االطيب ذهب، دور سياسة الإنفاق العام على الاستثمارات العمومية في الجزائر، دراسة حالة الجزائر (2001 – 2002) جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، قسم علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد عومي لسنة 2014 تحت إشراف الدكتور فوزي، محيريق لنيل شهادة ماستر أكاديمي.

طرح الطالب الإشكالية الرئيسية وهي:

كيف تساهم برامج الإنفاق العام في تحريك عجلة الاستثمار العمومي ورفع من معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر؟

ومنها تتفرع الأسئلة التالية للإجابة على إشالية الرئيسية والمتمثلة في:

1- ماذا يقصد بالنفقات العامة وما هي أهم محددات في الجزائؤ.

2- هل أدت التوجهات الإنفاقية في الجزائر إلى تحسين معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة؟

3- ما هو تأثير كل من مخططات والبرامج على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

أهمية الدراسة:

-تكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية النفقات من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والمكانة التي تشغلها في الاقتصاد الجزائري.

-تحقيق النمو الاقتصادي المهمة الأساسية للسلطات الاقتصادية وهي تعمل دائما على زيادته واستمراره.

-إذ يعتبر النمو الاقتصادي مفتاح تطور المجتمع في كل المجالات فهو مصدر زيادة الدخل، الاستثمار الاستهلاك والعمالة.

-حيث أن الإنفاق الحكومي يساهم في تمويل النشاط الاقتصادي.

واعتمد الباحث في مذكرته على المنهج التاريخي، المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي وكذلك تم اعتماده على المسح المكتبي لمختلف المراجع واستعان ببعض مجلات والملتقيات والتقارير التي تناولت جانب من الموضوع.

كما يهدف هذا البحث إلى الإجابة على التساؤلات المطروحة في الإشكالية بالإضافة إلى إبراز الإطار النظري للإنفاق العام للاستثمار العمومي وبيان أثر الإنفاق العام على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

النتائج: توصل الطالب في دراسته إلى النتائج والاستنتاجات التالية:

- تطور الدولة في الاقتصادي يؤدي بالضرورة إلى زيادة في حجم الإنفاق العام.
- إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ليس له حد معين بسبب اختلاف ظروف وخصائص كل دولة سواء من ناحية نظامها الاقتصادي أو من ناحية الوضع الاقتصادي السائد.
- تكمن أهمية الإنفاق العام من الناحية الاقتصادية في كونه أداة هامة لإعادة تخصيص الموارد سواء بين الاستهلاك العام أو الاستهلاك الخاص، كذلك كون الإنفاق العام عاملا مهما في دعم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال مساهمته الفعالة في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من البطالة، أما من الناحية الاجتماعية فإن الإنفاق العام في شكل تحويلات حكومية وإعانات اجتماعية يعتبر أداة هامة في توزيع الدخول.
- يعتبر الإنفاق العام على الاستثمارات العامة أكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي بشكل إيجابي سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث تأثيرها بشكل مباشر على النمو الاقتصادي يكون بزيادة حجم التشغيل وتوليد دخول جديدة في الاقتصاد المحلي تساهم في زيادة الطلب الكلي ورفع حجم الناتج الخاص.
- إذ يبقى الناتج الداخلي الخام مؤشرا غير كاف للتعبير عن حجم النشاط الاقتصادي السائد الخاص في الدول النامية مثل الجزائر حيث تغيب فيها الإحصائيات والبيانات الدقيقة.

ونستخلص من دراسة الطالب محمد الطيب ذهب أن هناك تقريبا نفس النتائج إذ تخص دراستنا والمتمثلة في الإنفاق العمومي خاصة في قطاع التكوين إذ تعد جء من الإنفاق الحكومي وهي أن الدولة تقوم بالإنفاق حسب الموارد المالية المتوفرة لديها.

وأن تحسن ومعدلات النمو الاقتصادي ناتج عن حجم الإنفاق العام المتجه نحو تشجيع الاستثمار العام للجزائر، أي كلما زاد الإنفاق العمومي زاد النمو الاقتصادي.

الدراسة السابعة:

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تخصص محاسبة وجباية، جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة بعنوان الرقابة على النفقات العمومية – دراسة حالة التكوين المهنب والتمهين، من إعداد الطالبين بلغزالي محمد رفيق وكريم بلقاسم تحت إشراف أ.ين سكران البدالي سنة الجامعية 2012 – 2013.

جاءت هذه الدراسة بهدف الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتي تدور حول ما هي الآليات التي تتم وفقها الرقابة على النفقات العمومية؟ ومن ثم كانت التساؤلات الفرعية التي تهمنا

- ما ضوابط الرقابة على النفقات؟
- ما أنواع الرقابة على النفقات من هم أعوان المكلفون بتنفيذ النفقات
- ما هي آليات تنفيذ النفقات العمومية في المؤسسة العمومية الإدارية الجزائرية؟

وقد استمد هذا البحث أهميته من طرف الطالب كون أهمية نفقات العامة مال عام لا يمكن لأي مسؤول مهما كان مركزه في الدولة أن يتصرف فيه وفق إرادته الشخصية ودور الاقتصادي واثر المالي والاجتماعي الذي يلعبه كالزيادة في الأجور والمداخيل وبالتالي تحسين مستوى المعيشي.

والمنهج الذي اتبعه الباحث هو منهج وصفي لأنه مناسب لطبيعة الدراسة يهدف الباحث إلى وضع الفرضيات التالية:

- تنفيذ النفقات العامة يخضع قوانين وتشريعات تنفيذ النفقات العامة هو من مهام أعوان المكلفون.
- تنفيذ النفقات العامة والرقابة عليها يكون بواسطة أدوات وإجراءات إدارية.
- تنفيذ النفقات العامة والرقابة عليها يكون وفق القوانين والإجراءات السابقة لضمان الكفاءة والفعالية.

توصل الطالب خلال بحثه إلى استخلاص بعض النتائج منها :

- الرقابة المالية هي انعكاس لسياسة الدولة المالية وبالتالي هي هي تجسيد الأهداف السياسية والاقتصادية
- الرقابة المالية تكون إما قبل أو بعد أو أثناء تنفيذ النفقة.
- أهم وأول تحقيق يقوم به المحاسب المالي هو وجود تأشيرة المراقب المالي.
- يحق للمحاسب العمومي رفض دفع النفقة العمومية إذا كانت غير شرعية.
- الرقابة المالية الداخلية من اختصاص المراقب المالي.

- الرقابة المالية الملازمة هي من اختصاص المحاسب العمومي.

ومن الأخير يمكن القول أنه من أجل إنفاق عمومي رشيد وصحيح لصالح العام لا بد من تفعيل الرقابة الميدانية وذلك باحترام القوانين والتشريعات حتى لا تضيع أموال الدولة في النمو والازدهار.

الدراسة الثامنة:

هي أطروحة تخرج لنيل شهادة ماجستير في ميدان تحليل اقتصادي وتحت عنوان النفقات العامة على التعليم – دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980 – 2008 من إعداد الطالب بن نوار بومدين وتحت إشراف الدكتور باركة محمد الزين للسنة الجامعية 2010 – 2011 بجامعة أبي بكر بلقايد

وقد اخترنا هذه الأطروحة كونها تتعلق بموضوع الإنفاق في قطاع التعليم حيث أن هذا الأخير له تقريبا نفس خصوصيات الإنفاق في قطاع التعليم والتكوين المهني.

وقد صاغ الطالب في أطروحته الإشكالية التالية:

ما هو حجم النفقات العامة المخصصة لقطاع التربية الوطنية بالجزائر وأوجه إنفاقها ومدى استجابتها وتطابقها مع الأهداف الموكلة للقطاع؟

حيث يهدف الطالب في بحثه إلى معرفة الحقائق المتعلقة بقطاع التربية الوطنية بالجزائر وإعطاء توضيح وتحليل النفقات العامة المخصصة للقطاع، مع إبراز حجم النفقات وكيفية توزيعها، ومدى مطابقتها مع التطور الكمي الحاصل على مستوى القطاع.

واعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي، وقد ركز في جزء من بحثه على الوثائق والكتب التي تناولت الموضوع وجزء آخر معطيات إحصائية من وزارة المالية، وزارة التربية الوطنية، إلى جانب إصدارات الديوان الوطني للإحصاء وتقارير وملتقيات دولية ومجلات.

ومن خلال دراسته تحصل الطالب على النتائج التالية:

- تستعمل الدولة النفقات العامة من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية ولا تتحقق هذه الأهداف إلا بالاستخدام الأمثل لهذه النفقات.
- إن للتعليم دور في تحقيق التنمية بمختلف أشكالها، حيث أن الإنفاق في هذا المجال يعد استثمار في الرأسمال البشري

وهذا ما ينطبق على قطاع التعليم والتكوين المهني حيث تعد النفقات العانة في هذا القطاع أدة هامة للدولة لتحقيق أهدافها وذلك باستخدام الأمثل للموارد مما يساهم في تحقيق التنمية الوطنية.

الدراسة التاسعة:

هي مجلة المالية الأسواق من إعداد الدكتورة زرواط فاطمة الزهراء وأستاذ مناد محمد، تحت عنوان: تطور نفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي.

وأبرزو في ورقتهم البحثية الإشكالية التالية:

ما هي تأثيرات سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

وعليه قسموا دراستهم إلى ثلاث أقسام، بيّن القسم الأول مراحل تطور مفهوم الميزانية تبعا للدور الدولة، وأهم أهداف ونتائج هذا الدور أما القسم الثاني فيتطرق إلى تصنيف النفقات العامة في الجزائر، وأخيرا في القسم الثالث يتضمن النمو الاقتصادي.

وتحصلوا على النتائج التالية:

- تطور دور الدولة في الاقتصاد يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الإنفاق وتدخلها في النشاط الاقتصادي غير محدود.
- تتمثل أهمية سياسة الإنفاق العام من الناحية الاقتصادية في أنها أداة هامة لإعادة تخصيص الموارد من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي وتخفيف البطالة ومن الناحية الاجتماعية فإن الإنفاق العام في شكل إعانات اجتماعية وتحويلات حكومية يعتبر أداة هامة في توزيع الدخل.
- إن الناتج الداخلي خام مؤشرا غير كاف للتعبير عن حجم النشاط الاقتصادي خاصة الدول النامية مثل الجزائر.
- عدم وجود الرشادة في الإنفاق العام خلال فترة 1999 – 2014 في الجزائر.

التنمية الاقتصادية: هو التوسع الاقتصادي وذلك بتدخل الدولة.

النمو الاقتصادي: هو ذلك تغير في حجم النشاط الاقتصادي (زيادة حقيقية لناتج قومي).

فالعلاقة التي يمكن تحصل عليها من خلال هذه المجلة المالية والأسواق ومذكرتنا التي تتمثل في تحليل الإنفاق العام خاصة قطاع التكوين والتعليم المهنيين هي أنه إذا لم يكن هناك ترشيد في النفقات من خلال استناد إلى دراسات نوعية وتقنية وذلك بتفعيل أجهزة الرقابة المالية ووضع استراتيجيات اقتصادية واضحة الأهداف وفق الأولويات التي يقتضيها الواقعين الاقتصادي والاجتماعي فلا يمكن أن تحصل على نتائج جيدة ومردودية معنوية ونوعية في قطاع التكوين وذلك من أجل النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: ينمكن تقديم وجمع الدراسات المستخدمة في بحثنا في هذا الجدول:

اسم الطالب (ة)	عنوان الدراسة	درجة الدراسة	تخصص الدراسة	الجامعة	السنة الجامعية
رابحي بو عبدالله	دراسة فعالية نفقات التكوين المهني في تحقيق منطلبات سوق العمل	دكتوراه	تسيير مالية عامة	أبو بكر بلقايد	2015-2016
مقداد يسرى	دور الإنفاق العام في قطاع التعليم في تعزيز نمو اقتصادي	دكتوراه	تحليل اقتصادي	أبو بكر بلقايد	2015-2014
معلاش يوسف	مدى مساهمة الإنفاق العام في تفعيل منظمات غير السوقية	ماجستير	مالية عامة	أبو بكر بلقايد	2011-2010
قويجيل منير	سياسة التكوين المهني وسوق العمل في الجزائر	ماجستير	علم اجتماع التربية	جامعة محمد خيضر ببسكرة	2014-2013
بن نوار بومدين	نفقات عامة على التعليم	ماجستير	تحليل اقتصادي	أبو بكر بلقايد	2011-2010
رابحي بوعبد الله	تمويل نفقات التكوين المهني ودوره في التنمية الاقتصادية	ماجستير	تسيير مالية عامة	أبو بكر بلقايد	2011-2010

	(حالة ولاية تيارت)				
زرواط فاطمة الزهراء ومناد محمد	تطور نفاقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي	مجلة			
محمد الطيب ذهب	دور سياسة الإنفاق العام على الاستثمارات العمومية في الجزائر	ماستر أكاديمي	اقتصاد عمومي	جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي	2015-2014
بلغزالي محمد وكريم بلقاسم	الرقابة على نفقات عمومية	ماستر أكاديمي	محاسبة وجباية	جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة	2013-2012

خاتمة الفصل:

عرضنا في هذا الفصل بعض الدراسات التي عالجت علاقة الإنفاق العام بقطاع التعليم والتكوين المهنيين وتمكنا من استخلاص بعض النقاط الأساسية:

- إن لنفقات التكوين المهني دقر مهم في السير الحسن للعملية التكوينية من أجل الحصول على يد عاملة مؤهلة ومساهمة في التنمية الاقتصادية.

- وكلما ارتفع الإنفاق العام الخاص بالقطاع كلما تمكن التعليم من زيادة في مخرجات اللازمة لدفع عملية التنمية الاقتصادية وبالتالي خلق فرص العمل ورفع معدلات الدخل وتحسين مستوى المعيشة.

- تزايد نفقات هذا القطاع يؤثر إيجابيا على مخرجات قطاع التعليم والتكوين والجودة التكوين ونوعية التعليم مما يسمح بتطوير المراكز وخلق فرص عمل والقضاء على البطالة ومشاركة في التنمية الاقتصادية.

- حيث أن تسيير الحسن للنفقات يتطلب ترشيد النفقات من خلال استناد إلى دراسات نوعية وتقنية وذلك بتفعيل أجهزة الرقابة في هذا القطاع من أجل النمو الاقتصادي.

- إن قطاع التكوين يساهم في تعزيز سوق العمل بيد عاملة مؤهلة وهناك تطابق من مخرجات التكوين واحتياجات سوق العمل في الجزائر.

- كلما زاد الإنفاق العمومية زاد النمو الاقتصادي.

- وبالتالي نفقات العامة تعتبر أداة هامة للدولة لتحقيق أهدافها وذلك باستخدام الأمثل للموارد من أجل تنمية اقتصاد الوطن.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية (دراسة حالة تحليل الإنفاق العمومي على مستوى مؤسسة التكوين والتعليم المهنيين)

مركز التكوين المهني والتمهين الإخوة الشهيدين عفيف عبد القادر والهاشمي (بوجليدة) تلمسان

مقدمة الفصل:

يعتبر قطاع التكوين والتعليم المهني في الجزائر قطاعا مهما، وتكمن أهميته في الدور المحوري الذي يلعبه، حيث أنه يعتبر همزة وصل بين طالبي العمل وسوق العمل، والخزان الرئيسي لليد العاملة، الحرفية منها والمهنية، كما يمثل هذا القطاع القاطرة الأساسية لجميع أنماط التكوين في الجزائر، والهيئة الرسمية المسيرة والمتابعة لجميع المؤسسات التكوينية التابعة للقطاع الخاص.

زيادة على هذا يعتبر قطاع التكوين والتعليم المهنيين بجميع هياكله الهيئة التي تحمي وتحافظ على الحرفة من خلال تلقينها للأجيال الصاعدة؛

كما تعتبر هذه الدائرة العمومية المسؤول المباشر على تكوين اليد العاملة في الجزائر، ومن خلال التنسيق مع الدوائر الحكومية الأخرى ومن خلال السياسة العامة للدولة، يتم خلق وبرمجة وإعادة توزيع التخصصات لإشباع سوق العمل من اليد العاملة المؤهلة.

لهذا ولما يتوفر عليه هذا القطاع من أهمية قصوى يعتبر الإنفاق العمومي لهذا القطاع أمرا يدعوا إلى تسليط الضوء أكثر عن كيفية رصد وتخصيص الأغلفة المالية لهذا القطاع وما هي القواعد المعتمدة لهذا الغرض.

المبحث الأول: عموميات حول التكوين والتعليم المهنيين في الجزائر

المطلب الأول: التطور التاريخي للتكوين والتعليم المهني في الجزائر

أولا: خلال الفترة الاستعمارية.

خلال الفترة الاستعمارية كان يوجد إلى جانب التعليم العام، التعليم التقني الذي لازم التكوين المهني طوال هذه الفترة.

"ويعتبر التعليم التقني تعليما من الدرجة الثانية يوجه إليه التلاميذ المسلمين خاصة تعرض تحضير أيدي عاملة مؤهلة لمختلف النشاطات الاقتصادية كالصناعة والتجارة وورشات البناء في المدن الكبرى في الجزائر"[1]

وعرفت الجزائر خلال هاته الفترة إنشاء بعض المدارس المتخصصة في التكوين المهني منها:

- مدرسة الصناعة التقليدية 1866 بالجزائر العاصمة سجل بها 50 تلميذ.

- المدرسة المهنية سنة 1881.

- ورشات لتعليم البنات المسلمات للنسيج والطرز في المدن الرئيسية، تحت شعار: تجديد الفن الأهلي.[2]

- 1896 تأسس مدرسة كبيرة للتكوين المهني في وهران كانت تجمع جزائريين وفرنسيين ببرامج مختلفة لكل منهم.

- فتح مدارس مماثلة في الصناعات الشعبية كالرسم على الخشب والخزف والطرز والنجارة، والتعليم المنزلي كالغسيل والكي والخياطة والطبخ، وكانت هذه المراكز موزعة في الجزائر العاصمة، وهران، مستغانم، تلمسان وقسنطينة، والمدية وغرداية، وعرفت عددا معتبرا من المتكونين الجزائريين.

وارتفع عدد المراكز إلى غاية 1929 إلى 24 مركز للتكوين المهني[3] خلال الأزمة العالمية الاقتصادية سنة 1929.

[1] سلاطنية بلقاسم، **التكوين المهني وسياسة التشغيل في الجزائر**، ص ص 133 - 134

[2] زرهوني الطاهر، **التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1994، ص 34.

[3] زرهوني الطاهر، نفس المرجع، ص 34.

فتحت فرنسا المجال للشباب الجزائري لتعليم المزيد من المهن والحرف لاستعمال اليد العاملة الجزائرية في المصانع والورشات للدفع باقتصادها.

ومنذ سنة 1945 شرعت فرنسا في إعداد برنامج خاص للتعليم التقني موجه لمعلمي مراكز التكوين، تم بناء مدارس ومعاهد للتعليم التقني خاصة لأبناء السكان الأصليين عدد 122 مؤسسة تستقبل 9972 تلميذ منهم 5487 تلميذا من أبناء المسلمين.[1]

خلال سنة 1958 ظهر ما يعرف بالتكوين المهني للكبار (F.P.A) ووصل عدد المتربصين به إلى 6432 ليصل إلى سنة 1960 لـــ 7098 متربصا وميز كذلك هاته الفترة بروز التعليم التقني ومع برنامج مشروع قسنطينة الذي أعطى أهمية كبيرة للتعليم التقني والتكوين المهني.[2]

ثانيا: من سنة 1962 إلى يومنا هذا.

عرفت هاته الفترة توجها اقتصاديا اشتراكيا، مما تطلب من النهج الجديد أي النهج الاشتراكي. و لم يقتصر دور القطاع على تكوين في مجال الحرف فحسب بل توجه نحو شعب وفروع جديدة تفتح وتغلق أخرى حسب المقتضيات التي تمليها كل فترة، وسنعرض بعين التطورات المهمة التي حدث في القطاع خلال فترة الاستقلال.

- 1962: 47 مؤسسة تكوينية.

- 1967 أنشأت المصلحة التقنية والبيداغوجية (S.T.P) على مستوى المعهد الوطني للتكوين المهني.

- 1970 برنامج إنشاء 100 مركز تكوين مهني.

- 1974 توظيف العمال والاستقلالية الذاتية للميزانية لمراكز التكوين المهني.

- 1982 خلق أول قسم وزاري للتكوين المهني.

- 1984 وزارة التكوين المهني أصبحت تسمى وزارة العمل والتكوين المهني.

[1] سلاطنية بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 149.
[2] سلاطنية بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 148.

- 1987: وزارة العمل والتكوين المهني أصبحت تابعة لوزارة التعليم الوطني.

- 1989: وضع كناية دولة للتكوين المهني ومن ثم وزارة منتدبة للتكوين المهني.

- 1991: الوزارة المنتدبة للتكوين المهني أصبحت وزارة مكتملة.

- 1996: وزارة التكوين المهني أصبحت كناية دولة للتكوين المهني.

- 1999: تحولت كناية الدولة إلى وزارة للتكوين المهني.

- 2002: وزارة التكوين المهني أصبحت وزارة التكوين والتعليم المهنيين.

المطلب الثاني: تقديم قطاع التكوين والتعليم المهنيين

أولا: وزارة التكوين والتعليم المهنيين

وزارة التكوين والتعليم المهنيين وطبقا للمرسوم التنفيذي رقم 03-88 المؤرخ في 3 مارس 2003، المتضمن تنظيم الإدارة المركزيةفي وزارة التكوين والتعليم المهنيين، شمل تحت سلطة الوزير على ما يأتي:

1- **الأمين العام:** ساعده مديران (02) دراسات ويلحق به مكتب البريد والاتصال ومكتب الأمن الداخلي للمؤسسة.

2- **ديوان الوزير:**

* **رئيس الديوان:** يساعده ثمانية (08) مكلفين بالدراسات والتلخيص.

* أربع (04) ملحقين بالديوان.

3- **المفتشية العامة**

4- **سبعة (07) مديريات مقسمة كما يأتي:**

- مديرية تنظيم التكوين المهني ومتابعيه.

- مديرية التعليم المهني.

- مديرية التوجيه والامتحانات والتصديق.

- مديرية التكوين المتواصل والعلاقات المشتركة بن القطاعات.

- مديرية المعلوماتية ومنظومات الإعلام.

- مديرية الدراسات والتعاون.

- مديرية التنمية والتخطيط.

- مديرية الموارد البشرية.

- مديرية المالية والوسائل.[1]

كما تحتوي كل مديرية من هاته المديريات على مديريات فرعية سيتم تلخيصها في الشكل المرفق.

ثانيا: مؤسسات للهندسة البيداغوجية:

1- **المعهد الوطني للتكوين والتعليم المهنيين:** طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 316/09 المؤرخ في 06 أكتوبر 2009 المتضمن للقانون الأساسي للمعهد الوطني للتكوين والتعليم المهنيين وحسب المادة 2 من هذا المرسوم: تعتبر المعهد الوطني للتكوين والتعليم المهنيين مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويدعى في صلب النص المعهد"[2]

يوجد هذا المعهد على مستوى الجزائر العاصمة (الأبيار) ويعتبر الوحيد على المستوى الوطني.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 88/03 المؤرخ في 03 مارس 2003 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التكوين والتعليم المهنيين، العدد/15.

[2] مرسوم تنفيذي رقم 316/09 المؤرخ في 06 أكتوبر 2009 يحدد القانون الأساسي للمعهد الوطني للتكوين والتعليم المهنيين، العدد/ 57، 2009.

وتكلف على العموم هذا المعهد وفي إطار السياسة الولائية للتكوين والتعليم المهنيين، بترقية شبكة الهندسية البداغوجية، وهندسة التكوين التابعة لوزارة التكوين والتعليم المهنيين وتنشيطها وتأطيرها وتنسيقها.

2- معاهد التكوين المهني (مؤسسات عمومية ذات طابع إداري):

يوجد ستة (06) معاهد للتكوين المهني عبر التراب الوطني بالولايات التالية:

- الجزائر العاصمة (بئر خادم) - عنابة - مدية - سيدي بلعباس - ورقلة - سطيف

وتقوم هاته المعاهد على العموم بـــــــــ:

1- تكوين المكونين حسب الخريطة الجغرافية للمقاطعات.

2- تنظيم الامتحانات الداخلية والخارجية التي يخول لها القانون لذلك.

3- تقديم عروض التكوين موظفي القطاع (المشكلة وتحسن المسور)

ثالثا: مؤسسات الدعم:

1- المعهد الوطني لتطوير التكوين المتواصل وترقيته: INDEFOC

طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 90-288 المؤرخ في 29 سبتمبر 1990 تنشأ مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تسمى "المعهد الوطني للتكوين المتواصل وترقيته"[1]

- يوضع هذا المعهد تحت وصاية وزير التكوين والتعليم المهنيين.

- يوجد مقره بمدينة رويبة بومرداس.

[1] مرسوم تنفيذي رقم 90-288، مؤرخ في 29 سبتمبر 1990 المتضمن إنشاء المعهد الوطني وتنظيمه وسيره لترقية التكوين المهني وتطويره للمؤسسة والتمهين ويجعله معهدا وطنيا لتطوير التكوين المتواصل وترقيته، العدد/ 42 سنة 1990

– يقدم هذا المعهد المساعدة التربوية والتقنية إلى المؤسسات والهياكل والهيئات والأشخاص المعنية قصد ترقية التكوين المتواصل وتطويره.

2- الصندوق الوطني لتطوير التمهين والتكوين المتواصل: FNAC

طبقا لما ورد في المرسوم التنفيذي رقم 98-355 المؤرخ في 10 نوفمبر 1998 والمتضمن إنشاء الصندوق الوطني لتطوير التمهين والتكوين المتواصل وسيره، "يعتبر هذا الأخير هيئة عمومية ذات طابع خاص"[1]

يوضع هذا الصندوق تحت وصاية وزير التكوين والتعليم المهنيين ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

– يوجد مقره بالجزائر العاصمة.

– يمول هذا الصندوق أعمال الإعلام والتوجيه والتكوين عن طريق التمهين والتكوين المتواصل.

3- المؤسسة الوطنية للتجهيزات التقنية والبيداغوجية في التكوين والتعليم المهنيين: E.N.E.F.P

حسب المرسوم التنفيذي رقم 10-100 والمؤرخ في 18 مارس سنة 2010، تعتبر المؤسسة الوطنية للتجهيزات التقنية والبيداغوجية في التكوين والتعليم المهنيين، مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتدعى في صلب النص "المؤسسة"[2]

– توضع المؤسسة تحت وصاية الوزير المكلف بالتكوين والتعليم المهنيين.

– يوجد مقرها بالجزائر العاصمة.

من بين المهام الرشيدة لهذه المؤسسة نذكر:

– اقتناء التجهيزات والأدوات الموجهة لمؤسسات التكوين والتعليم المهنيين وتركيبها والقيام بتجربتها.

[1] مرسوم تنفيذي رقم 98-355، مؤرخ في 10 نوفمبر 1998، يتضمن إنشاء الصندوق الوطني لتطوير التمهين والتكوين المتواصل وتنظيمه وسيره، العدد/ 84 سنة 1998

[2] مرسوم تنفيذي رقم 10-100، مؤرخ في 18 مارس 2010، يحدد القانون الأساسي للمؤسسة الوطنية للتجهيزات التقنية والبيداغوجية للتكوين والتعليم المهنيين، العدد/20 سنة 2010

- ضمان المراقبة التقنية والصيانة للتجهيزات والأدوات الموزعة على مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين.

- القيام بالدراسات التقنية والاقتصادية للصفقات المرتبطة بهدفها قصد استكشاف طاقات الإنتاج الوطني وتطويرها واستغلالها في ميدان التجهيزات البداغوجية.

- المساهمة بالاتصال مع مؤسسات الدعم التقني والبيداغوجي في إعداد وتكييف مخططات التجهيزات.

- اقتراح نشاطات وعمليات التكوين وتنظيمها في مجالات استعمال وصيانة التجهيزات بالاتصال مع مؤسسات الدعم لفائدة مستخدمي التعليم التأطير التقني والبيداغوجي.

- تكوين رصيد وثائقي يتعلق بالتجهيزات التقنية والبداغوجية والمطبوعات التقنية والمهنية التي يعدها القطاع طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

- ضمان التكفل بتجديد التجهيزات التقنية والبداغوجية لمؤسسات التكوين والتعليم المهنيين.

- تزويد مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين بالوثائق الضرورية لاستعمال التجهيزات التقنية والبداغوجية المقتنات حديثا.[1]

4- مركز للدراسات والبحث في المهن والمؤهلات: CERPEQ

طبقا لما ورد في المرسوم التنفيذي رقم 90-138 والمؤرخ في 05 ماي 1990 تغيير مركز الدراسات والبحث في المهن والمؤهلات مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي...[2]

- يوضع هذا المركز تحت الوصاية للوزير المكلف بالتكوين والتعليم المهنيين.

- يوحد مقره بالجزائر العاصمة.

يتولى على العموم هذا المركز مهمة التوفيق بين التكوين المتواصل والتشغيل وإعداد البرامج السنوية والمتعددة السنوات وكذا التقارير والدراسات والأبحاث التي تخص المؤهلات والمهن.

[1] مرسوم تنفيذي رقم 10-100، مرسوم سابق الذكر

[2] مرسوم تنفيذي رقم 90-138، مؤرخ في 05 ماي 1990، يتضمن إنشاء مركز للدراسات والبحث في المهن والمؤهلات وتنظيمه وعمله، العدد/ 20 سنة 1990

رابعا: مديريات التكوين والتعليم المهني:

تمثل مديريات التكوين والتعليم المهنيين الوصاية على مستوى كل ولاية من الولايات 48 وكذا الولايات المنتدبة، لهذا يوجد في كل ولاية مديرية ولائية للتكوين والتعليم المهنيين.

وقد حددت صلاحيات ومجالات تدخل هاته المديريات وقواعد تنظيمها وسيرها في آخر نص قانوني صدر سنة 2014 وهو المرسوم التنفيذي رقم 14-98 المؤرخ في 04 مارس سنة 2014 الذي يحدد قواعد تنظيم مديريات التكوين والتعليم المهنيين في الولايات وسيرها.

ومن خلال هذا المرسوم التنفيذي نستخلص أهم المجالات وصلاحيات مديريات التكوين والتعليم المهنيين على مستوى كل ولاية.

وما هي حدود تدخلها بالنسبة للمؤسسات التكوينية والتي نسردها كما يأتي:[1]

- تنفيذ السياسة القطاعية للتكوين والتعليم المهني على المستوى المحلي.

- تنشط وتنسيق مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين.

- إنجاز ومتابعة مشاريع الإشهارات وسير الممتلكات وفي هذا المجال تقوم مديريات التكوين والتعليم المهنيين بـــــ:

* ضمان متابعة مشاريع الاستثمارات المخططة والمسجلة لحساب قطاع التكوين والتعليم المهنيين والسهر على إنضاجها وانسجامها وإنجازها حسب المقاييس والآجال.

* السهر على السير الحسن للأملاك المنقولة والعقارية وحظيرة سيارات مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين.

* السهر على احترام تطبيق المقاييس البداغوجية في مجال البناء وتجهيز مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين.

* السهر على تنفيذ التدابير المتعلقة بحفظ وصيانة منشآت وتجهيزات التكوين والتعليم المهنيين.

* السهر على احترام قواعد النظافة والأمن في مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين.

[1] مرسوم تنفيذي رقم 14-98، مؤرخ في في 14 مارس 2014، ج ر 13 سنة 2014

- الدراسات والإعلام والتوجيه والمساعدة على الإدماج المهني.

- متابعة ومراقبة النشاطات البيداغوجية داخل مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين.

- متابعة تسيير الموارد البشرية في مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين خاصة في:

* السهر على تنفيذ البرامج المقررة في التوظيف والامتحانات المهنية وتسيير التكوين وتحسين مستوى مستخدمي التكوين المهني والتعليم المهني وضمان متابعتها وتقييمها.

* السهر على إعداد ميزانيات مؤسسات التكوين المهني والتعليم المهني وضمان مراقبتها ومتابعة تنفيذها.

* ضمان تنفيذ المخططات القطاعية السنوية والمتعددة السنوات للتكوين وتحسن المستوى وتحديد المعارف لفائدة الموظفين والأعوان المتعاقدين لمؤسسات التكوين المهني والتعليم المهني.

* السهر على الاستعمال الأمثل للرسائل المادية والبشرية الموضوعة تحت تصرف مؤسسات التكوين المهني والتعليم المهني.

* تنسيق حركة نقل المكونين والتأطير البيداغوجي على المستوى المحلي...[1]

خامسا: مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين:

1- المركز الوطني للتعليم المهني عن بعد: CNEPD

حسب المرسوم التنفيذي رقم 90-298 المؤرخ في 06 أكتوبر سنة 1990 يعتبر المركز الوطني للتعليم المهني عن بعد مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري...[2]

- يوضع تحت الوصاية لوزير التكوين والتعليم المهنيين.

- يتولى هذا المركز على العموم مهمة التكوين بالمراسلة في مختلف التخصصات

[1] مرسوم تنفيذي رقم 14-98، مؤرخ في 14 مارس 2014، يحدد قواعد تنظيم مديرية التكوين والتعليم المهنيين في الولايات وسيرها، العدد/13 سنة 2014

[2] مرسوم تنفيذي رقم 90-298، مؤرخ في 06 أكتوبر 1990، ج ر 43سنة 1990

- يقوم بأعمال التكوين وتحسين المستوى وتجديد المعلومات.

- يحسن الأداء التربوي عن طريق إقامة منظومات حديثة للتعليم بالمراسلة.

- يقوم بأي عمل للترقية والتسويق في مجال التكوين بالمراسلة.

- يصدر الوثائق والدعائم التربوية المتصلة بمهمته ويتولى تسويقها.

2- المعاهد الوطنية المتخصصة في التكوين المهني: INSFP

طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 12-125 المؤرخ في 19 مارس 2012 يعتبر المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

- يوضع المعهد تحت وصاية الوزير المكلف بالتكوين والتعلم المهنيين.[1]

تتمثل المهمة الرئيسية لهاته المعاهد هي: ضمان تكوين مهني أولي ومتواصل في جميع أنماط التكوين تمنح لحامليه تأهيلا من المستوى الخامس ""5" تقني سامي.

يوجد على المستوى الوطني 129 معهدا متخصصا في التكوين والتعليم المهنيين[2] إلى غاية دورة 2018.

3- مراكز التكوين المهني والتمهين:

حسب المرسوم التنفيذي رقم 14-140 المؤرخ في 20 أفريل من سنة 2014 والذي يحدد القانون الأساسي النموذجي لمراكز التكوين المهني والتمهين.

يعتبر مركز التكوين المهني والتمهين يدعى في صلب النص "المركز" مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

[1] مرسوم تنفيذي رقم 12-125، مؤرخ في 19 مارس 2012، يحدد القانون الأساسي النموذجي للمعاهد الوطنية المتخصصة للتكوين المهني، العدد/ 17.

[2] موقع www.mefp.gov.dz، تاريخ التصفح: 2018/05/24.

يوضع المركز تحت الوصاية للوزير المكلف بالتكوين والتعليم المهنيين.[1]

المهام الرئيسية لمراكز التكوين والتعليم المهنيين:

* ضمان تكوين مهني أولي في جميع مستويات التكوين من الأول إلى الرابع.

* ضمان التكوين المهني المتواصل في مستويات التأهيل من الأول إلى الرابع.

* ضمان التكوين للفئات الخاصة عن طريق الأجهزة الخاصة الموضوعة.

* تنظيم الإعلام والاتصال حول عروض التكوين وتوجه المتربصين والمتمهنين.

* تنظيم نشاطات التكوين في إطار اتفاقيات مع مختلف الهيئات والإدارات والمتعاملين الاقتصاديين.

* تنظيم المسابقات والامتحانات والاختبارات المقررة في برامج التكوين المهني (يوجد 10 معاهد إلى غاية دورة فيفري 2018: بليدة، باتنة، قصنطينة، سطيف، بسكرة، وهران، بويرة، الأغواط، الجزائر)

* القيام بتنصيب المتمهنين في الوسط المهني.

* القيام بتنصيب المتربصين في التربص التطبيقي في الوسط المهني.

* اتخاذ كل مبادرة للمساهمة في الإدماج المهني للحائزين على شهادات التكوين المهني والشباب المكون في إطار أجهزة الإدماج.

* المشاركة مع مؤسسات الهندسة البداغوجية في تقييم وتكييف برامج التكوين والكتب المهنية.

* تطوير النشاطات الثقافية والرياضية لفائدة المتربصين والمتمهنين.

* المشاركة في التظاهرات ذات الصبغة المهنية والثقافية والرياضية.[1]

[1] مرسوم تنفيذي رقم 14-140 ، مؤرخ في 20 أفريل 2014، يحدد القانون الأساسي النموذجي لمراكز التكوين المهني والتمين، العدد/ 26 ، 2014.

- يوجد عبر التراب الوطني وإلى غاية دورة فيفري 2018 1260 مركز تكوين مهني وتمهين.

4- معاهد التعليم المهني:

يعتبر معهد التعليم المهني حسب المرسوم التنفيذي رقم 08-293 المؤرخ في 20 سبتمبر 2008 مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

يوضع المعهد تحت وصاية الوزير المكلف بالتكوين والتعليم المهنيين.[2]

يذكر من بين مهامه:

* توفير تعليم أكاديمي وتكنولوجي ومهني يؤهل لمختلف شهادات التعليم المهني.

* تنظيم في إطار برامج التعليم وبالشراكة مع المؤسسة تربصات تطبيقية في الوسط المهني.

* تنظيم الإعلام والتوجيه لفائدة التلاميذ

* المشاركة في إعداد برامج التعليم المتعلقة بمجال نشاطه وتكثيفها وتحينها.

المطلب الثالث: الخدمة العمومية المقدمة من طرف قطاع التكوين والتعليم المهنيين

من خلال تقديم القطاع في المطلب الثاني لهذا المبحث في الفصل الثالث لدراستنا، بدءا من الدائرة الوزارية كهيئة إلى مؤسسات الهندسة البيداغوجية إلى مؤسسات الدعم من ثم إلى مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين، نتطرق الآن إلى الخدمة العمومية أو السلعة العمومية المقدمة من طرف هذا القطاع:

من خلال القانون التوجهي للتكوين والتعليم المهنيين والممثل في القانون رقم 08-07 المؤرخ في 23 فبراير سنة 2008 يشمل المرفق العمومي للتكوين والتعليم المهنيين في مفهوم هذا القانون ما يأتي:

1- التكوين المهني الأول بما في ذلك التمهين والتكوين المتواصل.

[1] مرسوم تنفيذي رقم 14-140 ، مؤرخ في 20 أفريل 2014، ج ر رقم 26 2014.
[2] مرسوم تنفيذي رقم 08-293 ، مؤرخ في 20 سبتمبر 2008، يحدد القانون الأساسي النموذجي لمعاهد التعليم المهني، العدد/54، 2008

2- التعليم المهني.

يساهم المرفق العمومي للتكوين والتعليم المهنيين بصفته أحد مكونات المنظومة التربوية والتكوين فيما يأتي:

1- تنمية الموارد البشرية بتكوين يد عاملة مؤهلة في جميع ميادين النشاط الاقتصادي.

2- الترقية الاجتماعية والمهنية للعمال.

3- تلبية حاجيات سوق العمل.

وطبقا لهذا القانون، يعتبر منح كل مواطن تأهيلا مهنيا معترف به هدفا وطنيا ودائما.

كما تضمن الدولة تكافؤ الفرص في الالتحاق بالمرفق العمومي للتكوين والتعليم المهنيين.

ويجب وضع إمكانيات خاصة لتكوين الأشخاص المعاقين.

المطلب الرابع: الإنفاق العمومي في قطاع التكوين والتعليم المهنيين خلال الخمسة سنوات الأخيرة 2013-2017

من أجل وضع صورة واضحة لطبيعة الإنفاق العام على هذا القطاع يجب التطرق إلى قوانين المالية للسنوات محل الدراسة مقارنة بمنتوج التكوين للقطاع خلال نفس الفترة[1].

جدول (3-1):توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانيات التسيير لسنوات من 2103- إلى 2017 لقطاع التكوين والتعليم المهنيين

السنوات	مجموعة الاعتمادات لجميع الدوائر الوزارية (دج)	الاعتمادات المخصصة لقطاع التكوين والتعليم المهنيين (دج)	النسبة
سنة 2013	3952575911000.00	47635070000.00	1.21 %
سنة 2014	4243755743000.00	49491196000.00	1.17 %
سنة 2015	4492831040000,00	50803924000.00	1.13 %
سنة 2016	4359144400000,00	50379263000.00	1.16 %

[1] موقع www.mfpe.gov.dz تاريخ التصفح: 2018/05/26

سنة 2017	4126290127000,00	48304358000.00	1.17 %

المصدر: من إعداد الطالبان بالاستعانة بقوانين المالية من 2103- إلى 2017

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أولا المنحى المتزايد للإنفاق العام على قطاع التكوين والتعليم المهنيين من سنة 2013 إلى 2015 ثم بدأ لانخفاض خلال السنتين 2016 و2017، وذلك راجع أساسا إلى انخفاض سعر النفط الذي أدى بالحكومة إلى خفض نسبي للإنفاق العام. وذلك للسياسات ترشيد النفقات المتخذة من الحكومة خلال السنوات 2015 إلى 2017. كما نلاحظ انخفاض نسبة الإنفاق على القطاع (متوسط السنة لخمسة سنوات 1,17 % بالنسبة لـــ 28 دائرة وزارية الأخرى وهذه السنة تبدو ضئيلة جدا.

الشكل رقم (3-1): **توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانيات التسيير لسنوات من 2103- إلى 2017 لقطاع التكوين والتعليم المهنيين**

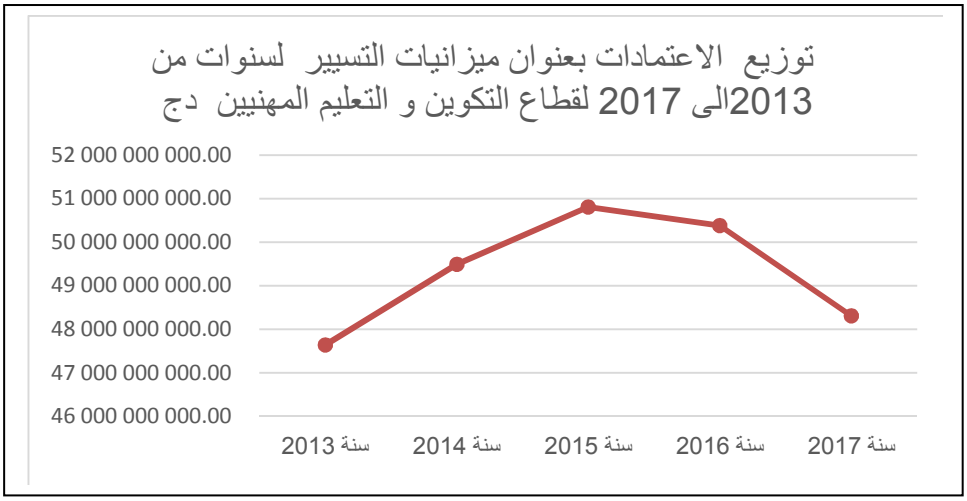

المصدر: من إعداد الطالبين ببرنامج Excel بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-1)

الاعتمادات المخصصة لقطاع التكوين والتعليم المهنيين (دج)

جدول (3-2): توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانيات التجهيز لسنوات من 2013 الى 2017 لقطاع التربية والتكوين حسب رخص البرامج (بآلاف دج)

السنوات	مجموع ميزانية التجهيز	ميزانية التجهيز لقطاع التربية والتكوين	النسبة
سنة 2013	2 240 159 060,00	169 839 000,00	7,58%
سنة 2014	2 744 317 600,00	231 721 400,00	8,44%

سنة 2015	3 447 231 830,00	199 689 840,00	5,79%
سنة 2016	1 894 204 327,00	78 644 800,00	4,15%
سنة 2017	1 386 673 120,00	90 903 410,00	6,56%

جدول (2) من إعداد الطالبان بالاستعانة بقوانين المالية من2103- إلى 2017

الشكل رقم (3-2): توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانيات التجهيز لسنوات من 2013 الى 2017 لقطاع التربية والتكوين حسب رخص البرامج

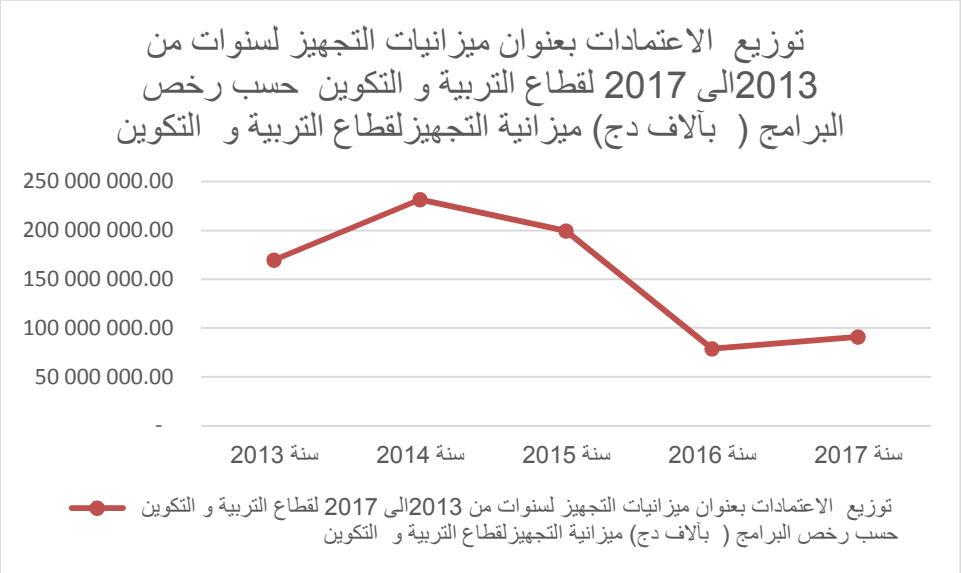

المصدر: من إعداد الطالبين ببرنامج Excel بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-2)

من خلال الجوال و الرسم البياني أعلاه نلاحظ انه رخص البرامج المخصص لقطاع التربية التكوين عرف ارتفاعا طفيفا للفترة الممتدة ما بين 2013و 2014 لينخفض إلى غاية سنة 2016 و هذا راجع لسياسة ترشيد النفقات المنتهجة من طرف الحكومة ابتداءا من سنة 2015 الراجعة إلى انخفاض سعر برميل النفط في السوق العالمية .

المبحث الثاني: تقديم مركز التكوين المهني والتمهين الإخوة عفيف عبد القادر والهاشمي بوجليدة تلمسان

المطلب الأول: البطاقة التقنية للمركز

1- **النشأة:** أنشأ المركز بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-295 المؤرخ في 18 أوت 2011.[1]

2- **الطبيعة:** طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 14-140 المؤرخ في 20 أبريل 2014 والذي يحدد القانون الأساسي النموذجي لمراكز التكوين المهني والتمهين.

"يعتبر مركز التكوين المهني والتمهين الذي يدعى في صلب النص المركز مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"[2]

3- **التسمية:** طبقا للقرار الولائي رقم 2778 مؤرخ في 31 ماي 2016 الصادر عن والي ولاية تلمسان والمتضمن تسمية مركز التكوين المهني والتمهين الكائن بحي عبد المؤمن بن علي (بوجليدة سابقا) بلدية تلمسان باسم: الشهيدان الإخوة عفيف عبد القادر والهاشمي.[3]

4- **رمز المؤسسة لدى وزارة التكوين والتعليم المهني:** 1326.

5- **الموقع:** يقع المركز في الجهة الجنونية لدى عبد المؤمن بن علي (بوجليدة) باتجاه أوجليدة.

التحديد الجغرافي:

من الشمال: طريق + تجمع سكني دنيا لسموسان مولاي

من الشرق: طريق + تجمع سكاني بوزور

من الغرب: طريق + أرض فلاحية (مستثمرة فلاحية)

من الجنوب: الطريق المؤدي إلى أوجليدة

6- **معلومات فنية حول المركز:**

الساحة الإجمالية: 920 14 م^2

المساحة المبنية: تقدر بـــ 133,20 5 م^2

[1] مرسوم تنفيذي رقم 11-295، المؤرخ في18 أوت سنة 2011، يتضمن إنشاء مراكز التكوين المهني والتمهين، العدد/48، 2011
[2] مرسوم تنفيذي رقم 14-140، مرسوم سابق الذكر
[3] قرار ولائي رقم 16-2778، مؤرخ في 31 ماي 2016.

موزعة كما يأتي:

- سكنات إلزامية (Astreinte) 315م2

عدد السكنات 04.

- مطعم 300 م^2
- داخلة ذكور: 528 م^2 16 غرفة إضافة أشعاب نظرية تصل إلى 48 متربص
- داخلة إناث تصل إلى 48 متربصة
- القاعات البيداغوجية:

- 10 قاعات للدروس النظرية.
- 07 ورشات
- مدرج + مكتبة

مساحة إجمالية 1101,70 م^2

- الإدارة:

- 18 مكتب خاص بالإدارة، مساحة إجمالية 538 م^2
- مكتب الاستقبال والتوجيه BACO

- مرافق أخرى:

- النادي 01 مساحة 40 م^2
- عيادة: 04 أسرة مساحة 35 م^2
- مدفئة 02 مساحة 40 م^2
- مخزن + ورشة مخزن: 01 مساحة 160 م^2
- قاعة تبريد: 02 ×15 م^2 مساحة 30 م^2
- مكاتب أخرى: 2 × 20 م^2 مساحة 40 م^2

- بناية محول كهربائي: 01 مساحة 40 م^2
- ورشة للعناية 01 مساحة 30 م^2
- مركز مساحة 20 م^2

ويحتوي المركز على ملعب صغير (كرة سلة، كرة القدم، كرة اليد)

الشكل رقم (3-3): الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

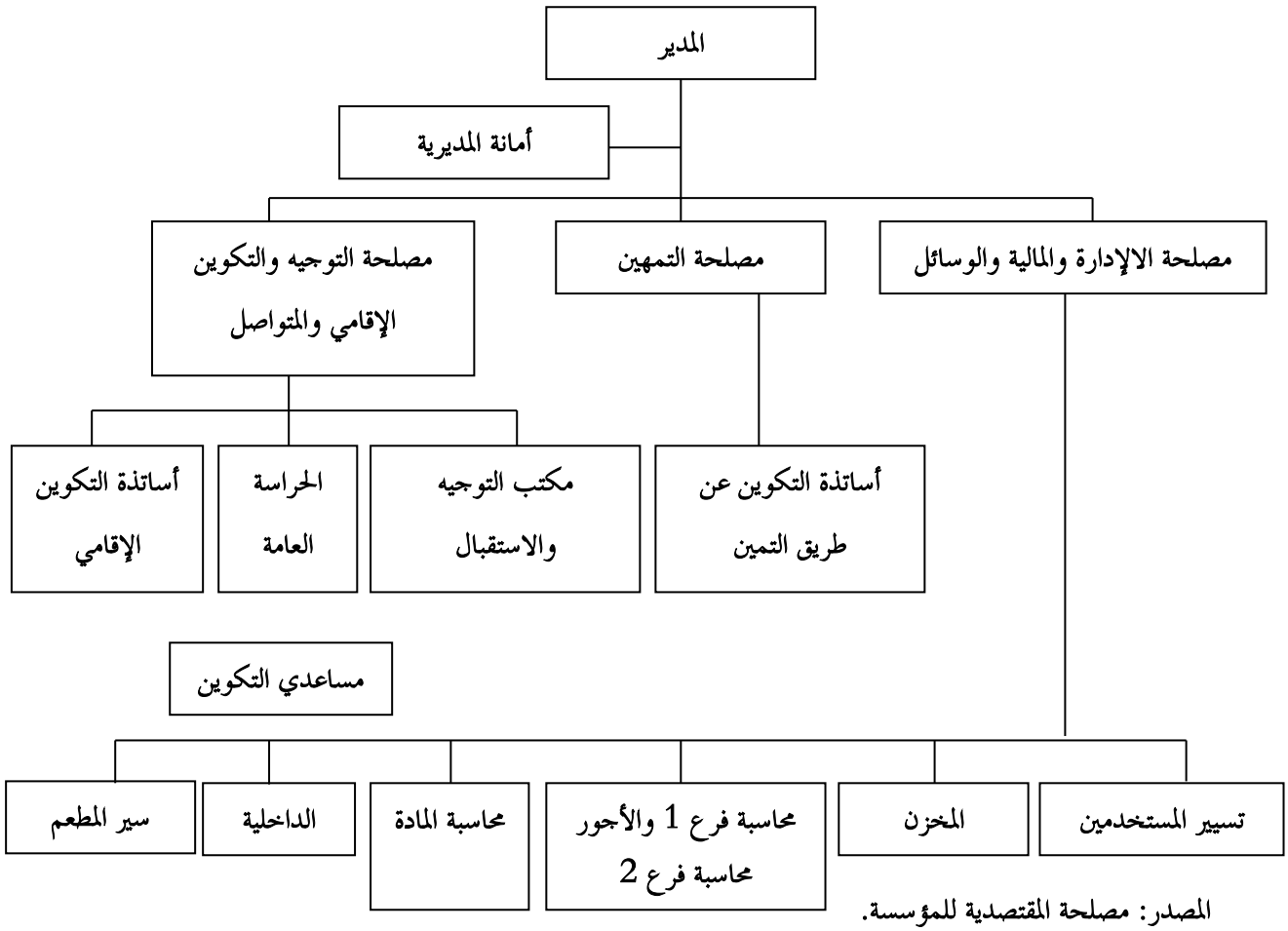

المصدر: مصلحة المقتصدية للمؤسسة.

7- **تسيير المركز:** يسير المركز مدير المركز: يمثل الآمر بالصرف وكذلك سلطة التعيين للمؤسسة له ويدير المركز أيضا مجلسي النوعية ومجلس تعيين وبيداغوجي.

المبحث الثالث: الموارد البشرية وتعداد المتربصين والمتمهنين للمركز

المطلب الأول: الموارد البشرية

يحتوي الممركز وإلى غاية 2017/3112 وحسب الحالة الاسمية للموظفين على 41 موظف موزع كما يلي:

1- موظفوا الإدارة:

1-1- إطارات المركز:

- مديرة المركز: الآمر بالصرف، سلطة التعيين، مسير المركز .

الرتبة الأصلية مستشارة التوجيه والتقييم والإدماج المهنيين.

المستوى الدراسي: ليسانس في علم النفس.

- المقتصد المسير:

الرتبة الأصلية: مقتصد مسير، مكلف بتسيير مصلحة الإدارة والمالية والمستخدمين والتنسيق بين مصالحها.

المستوى الدراسي: ليسانس علوم التسيير فرع محاسبة.

- المساعد التقني والبيداغوجي للتكوين الإقامي:

الرتبة الأصلية: مساعد تقني وبيداغوجي، مكلف بتسيير مصلحة التكوين الإقامي.

المستوى الدراسي: تقني سامي في الالكتروتقني.

- المساعد التقني والبيداغوجي للتمهين:

الرتبة الأصلية: مساعد تقني بيداغوجي، مكلف بتسيير مصلحة التكوين عن طريق التمهين.

المستوى الدراسي: تقني سامي في الإعلام الآلي.

– مستشار التوجيه والتقييم والإدماج المهنيين:

الرتبة الأصلية: مستشار التوجيه والتقييم والإدماج المهنيين ، مكلف بتسيير مكتب الاستقبال والتوجيه.

المستوى الدراسي: ليسانس في علم النفس

1-2- أساتذة المركز:

– الأساتذة المتخصصين في التكوين والتعليم المهنيين من الرتبة الثانية: العدد 03

التخصصات: إعلام آلي (02)، هندسة معمارية (01)

المستوى الدراسي: مهندس دولة.

– الأساتذة المتخصصين في التكوين والتعليم المهنيين من الرتبة الأولى: العدد 02

التخصصات: إلكترونيك (01)، هندسة معمارية (01)

المستوى الدراسي: ليسانس.

– أساتذة التكوين المهني: العدد 09

التخصصات:

- (06) تقني سامي في:

- إعلام آلي
- مركب التهوية والتكييف
- كهروتقني
- التعمير

- مسير أشغال البناء
- البستنة والمساحات الخضراء

- (01) شهادات جامعية تطبيقية تخصص هندسة مدنية

- (02) شهادة الكفاءة المهنية + بطاقة الحرفي الخبرة خمس سنوات في التلحيم وصناعة الحلويات

أعوان التنفيذ:

- ملحق إدارة: رتبة ملحق إدارة

المهمة: مكلف بتسيير الموارد البشرية

المستوى الدراسي: بكالوريا + سنتين

- مساعد متصرف: رتبة مساعد متصرف

المهمة: مكلف بتسيير محاسبة فرع 2

المستوى الدراسي: شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية تخصص محاسبة

- محاسب إداري

المهمة: مكلف بتسيير المطعم

المستوى الدراسي: تقني في المحاسبة

- عون إدارة

المهمة: مكلف بتسيير محاسبة المادة

المستوى الدراسي: الثالثة ثانوي

- تقني سامي في الإعلام الآلي

المهمة: مكلف بتسيير محاسبة الفرع 1 محاسبة الأجور

المستوى الدراسي: تقني سامي في الإعلام الآلي.

- كاتبة مديرية

المهمة: كاتبة المديرة

المستوى الدراسي: تقني في كاتبة مديرية

- كاتبة

المهمة: كاتب لدى مصلحة المقتصدية

المستوى الدراسي: شهادة الكفاءة المهنية في كاتب مديرية

- عون حفظ البيانات العدد 02

المهمة:كاتب لدى مصلحة البيداغوجية (التمهين و الاقامي)

المستوى الدراسي: شهادة الكفاءة المهنية في حفظ البيانات

إضافة إلى عمال مهنيين و حراس ، متعاقدين عاملين بالتوقيت الكامل موزعين على مصالح المقتصدية، منهم عامل مهني من المستوى الثالث مكلف بتسييير المخزن وعددهم 13 عون.

المطلب الثاني: وضعية المتربصين إلى غاية 2017/12/31

جدول (3-3): تعداد المتربصين إلى غاية 2017/12/31 نمط التكوين عن طريق التكوين الإقامي :

الترتيب	التخصص	المستوى	تعداد المتربصين الى غاية /12/31 2017		الداخليين		نصف الداخليين	
			ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
01	صناعة الحلويات	02	19	04	04	03	08	06
02	رسام مسقط في الهندسة المعمارية	05	23	16	17	06	10	05
03	الأمانة	03	08	08	05	01	07	06
04	تسيير الموارد البشرية	05	07	08	05	01	00	02
05	تركيب وصيانة أجهزة التبريد والتكييف	03	12	00	02	00	06	00
06	مستغل معلوماتية	04	03	08	02	03	05	04
07	متابعة أشغال البناء	04	16	04	02	01	06	05
08	كهرباء معمارية	02	06	00	03	00	05	00
09	تركيب الألواح الشمسية	01	23	00	05	00	14	00
المجموع			117	48	45	15	61	28
المجموع الكلي			165		60		89	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة بوثيقة الوضعية الشهرية للمتربصين

التحليل : نلاحظ من خلال هذا الجدول انه الإقبال على التخصصات ذات المستوى الخامس و الرابع و التي تتوج بشهادة تقني سامي و تقني تشهد إقبالا أكثر من التخصصات الأخرى ،و هذا راجع إلى لمتطلبات سوق الشغل

و نلاحظ أيضا إن هناك إقبال على تخصص تركيب الألواح الشمسية رغم أنه يتوج بشهادة الكفاءة المهنية فقط و هذا راجع إلى الوعي لدى الشباب بضرورة التوجه نحو الطاقة البديلة و لما يحمله هذا التخصص من تطلعات مستقبلية .

1- نمط التكوين عن طريق التمهين :

يوجد 90 متمهن موزعين على 85 على القطاع الخص و 5 في القطاع العام

و يعد هذا النمط من التكوين أكثر فعالية و اقل تكلفة بالنسبة للدولة و يعد خيارا استراتيجيا لسياسة العامة للدولة في مجال التكوين المهني فهي تسعى جاهدة إلى ترقية هذا النوع من التكوين .

3-نمط التكوين عن طريق الدروس المسائية :

هناك تخصصين في هذا النمط من التكوين هما تخييط و تجميع الملابس ب 29 متربصة و تخصص مدخل إلى الإعلام الآلي ب 28 متربص منهم 16 إناث ، و يوجه هذا النوع من التكوين إلى الطبقة العاملة و خريجي الجامعات وكذا المرأة الماكثة في البيت ،و يتوج بشهادة تأهيل و لا يزيد فيه مدة التكوين عن 06 أشهر .

جدول رقم (3-4): توزيع المؤطرين على مجموع المتربصين المتمهنين

المؤطرين	العدد	المتربصين و المتمهنين	العدد
أستاذ التكوين المهني	09	المتربصين	223
ا م ت ت م رتبة 2	02	المتمهنين	90
ا م ت ت م رتبة 1	03		
المجموع	14		**313**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة بوثيقة اللائحة الاسمية للموظفين.

المبحث الرابع: تحليل الإنفاق العام على مستوى مركز التكوين المهني والتمهين الشهيدين الأخوين عفيف عبد القادر وهاشمي بوجليدة تلمسان (دراسة حالة)

المطلب الأول: عملية إعداد تقديرات الميزانية للسنة n الخاصة بالمركز Les prévision budgétaires

تبدأ هاته العملية عادة في شهر أكتوبر من السنة التي تسبق السنة المالية المعنية وتكون على شكل مراسلة من الوزارة الوصية تحمل في طياتها مجموعة من الجداول لإعداد تقديرات الميزانية للسنة n أهمها:

1- جداول أجور العمال الدائمين و المتعاقدين

جدول رقم : يعطينا هذا الجدول: نفقات المستخدمين

جدول رقم (3-5): حالة تعداد المناصب المالية للسنة n-1 والمناصب المالية المطلوبة خلال السنة n

EMPLOIS	CLASSIFICATION		EFFECTIF 31/12/n-1			DEMANDE n	EACRT	O.B.S
	CAT	IND	ALLOUE	OCCUPE	VACANT			
-A- Personnels Permanent								
Directeur			1	1	0	1	-	
Administrateur	12	537	0	0	0	0	-	
Attaché d'Administration	9	418	1	1	0	1	-	
Agent d'Administration	7	348	1	1	0	1	-	
Agent de Saisie	5	288	2	2	0	2	-	
Secrétaire	6	315	1	1	0	1	-	
Secrétaire de Direction	8	379	1	1	0	1	-	
comptable Administratif	8	379	1	1	0	1	-	
comptable Administratif prisinpal	10	453	1	1	0	1	-	
Technicien Supérieur	10	453	1	1	0	1	-	
P.F.P	10	453	13	13	0	13	-	
P.S.F. E.P 1er Grade	12	537	2	2	0	2	-	
P.S.F. E.P 2éme Grade	13	578	1	1	0	1	-	
Adjoint de Formation	7	348	2	2	0	2	-	
Surveillant Général	11	489	0	0	0	0	-	
A.T.P	12	537	2	2	0	2	-	
Conseiller à l'orien-Eval-Insert-Prof	12	537	2	2	0	2	-	
sous- Intendant Gestionnaire	10	453	0	0	0	0	-	
Intendant Gestionnaire	13	578	1	1	0	1	-	
TOTAL A			**32**	**32**	**0**	**32**	**0**	

-B- Personnels Contractuel								
Ouvrier Professionnel Ni-1	1	200	2	2	0	2	-	
Ouvrier Professionnel Ni-2	3	240	1	1	0	1	-	
Condicteur D'automobile Ni-2	3	240	1	1	0	1	-	
Ouvrier Professionnel Ni-3	5	288	1	1	0	1	-	
Gardien	1	200	8	8	0	8	-	
Ouvrier Professionnel Ni-4	5	288	0	0	0	0	-	
TOTAL B			13	13	0	13	0	
TOTAL			45	45	0	45	0	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة بوثيقة تقديرات الميزانية للمركز

التحليل:

يعطينا هذا الجدول توزيع المناصب المالية وكذا الرقم الاستدلالي الذي يعكس الأثر المالي للمنصب وهذا خلال السنة المالية المنصرمة مع الأخذ بالحسبان المناصب المالية الشاغرة والتي هي في طريق التوظيف، كما يعطي المناصب المالية خلال السنة المالية n.

جدول (3-6): نفقات المستخدمين المتوقعة إلى غاية 12/31 من السنة المالية n-1

الفص

DESIGNATION	CLAS	IND	ECHLON de 0 à 12	EFFECTIF BUDGETAIRE n-1	TRAITEMENT DECEMBRE n-1	NOMBRE DE MOIS 12MOIS	DEPENSES ANNUELLE	MONTANT TOTAL
-A- Personnels Permanent								
Directeur	0			1	18 990,00	12	227 880,00	227 880,00
Attaché d'Administration	9	418	0	1	27 393,50	12	328 722,00	328 722,00
Agent d'Administration	7	348	0	1	23 641,00	12	283 692,00	283 692,00
Agent de Saisie	5	288	0	2	41 392,00	12	496 704,00	496 704,00
Secrétaire	6	315	0	1	24 280,25	12	291 363,00	291 363,00
Secrétaire de Direction	8	379	0	1	25 524,25	12	306 291,00	306 291,00
comptable Administratif	8	379	0	1	25 524,25	12	306 291,00	306 291,00
comptable Administratif prisinpal	10	453	0	1	29 519,75	12	354 237,00	354 237,00
Technicien Supérieur	10	453	0	1	29 519,75	12	354 237,00	354 237,00
P.F.P	10	453	4	7	321 025,60	12	3 852 307,20	3 852 307,20
P.S.F. E.P 1er Grade	12	537	0	2	86 678,00	12	1 040 136,00	1 040 136,00
P.S.F. E.P 2éme Grade	13	578	0	1	48 060,00	12	576 720,00	576 720,00
Adjoint de Formation	7	348	0	2	59 917,50	12	719 010,00	719 010,00
A.T.P	12	537	5	2	122 187,50	12	1 466 250,00	1 466 250,00
Conseiller à l'orien-Eval-Insert-Prof	12	537	4	2	123 732,80	12	1 484 793,60	1 484 793,60
Intendant Gestionnaire	13	578	2	1	52 380,00	12	628 560,00	628 560,00
Avancement et Promotion du Personnel (1,5%)					**13 254,80**	**12**	**159 057,60**	159 057,60
SOUS-TOTAL A				**26**	**1 073 020,95**	**12**	**12 876 251,40**	**12 876 251,40**
-B- Personnels Contractuel								
Ouvrier Professionnel Ni-1	1	200	2	2	31 380,40	12	376 564,80	376 564,80
Ouvrier Professionnel Ni-2	2	240	4	1	18 597,48	12	223 169,76	223 169,76
Condicteur D'automobile Ni-2	3	240	1	1	17 986,12	12	215 833,44	215 833,44
Ouvrier Professionnel Ni-3	5	288	2	2	42 377,78	12	508 533,31	508 533,31
Gardien	1	200	4	8	128 275,20	12	1 539 302,40	1 539 302,40
SOUS-TOTAL B				**14**	**238 616,98**	**12**	**2 863 403,71**	**2 863 403,71**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة بوثيقة تقديرات الميزانية للمركز

التحليل:

يعطينا هذا الجدول النفقات المستخدمين لجميع المناصب المالية للمركز لغاية 12/31 /n-1 (السنة التي تسبق السنة المالية المعنية ويعد هذا الجدول الأجور الرئيسية للعمال الدائمين والمتعاقدين الموجودين في حالة خدمة وكذا المتوقع توظيفهم خلال السنة المالية المعنية.

والملاحظ أيضا أنه يعطي 12 شهرا للأجور المتوقع إنفاقها خلال السنة المالية القادمة.

وبزيادة قدرها 1,5% مخصصة للترقية في الرتب والدرجة لجمع العمال.

2- مخطط التكوين

جدول رقم (3-7) : مخطط التكوين التوقعي للسنة n-1/n

SPECIALITE	NIV (1+2+3+4)	EFFECTIF PREV- FEVRIER n (A)		NOUVELLES SECTIONS (Supplémentaire) SEPTEMBRE n (B)		Effectif en Formation au 31/12/n (A) + (B)	
		Nbre de Sections	Nbre de Stag	Nbre de Sections Suppl	Nbre de Stag Suppl	Nbre sections	Nbre Stag
I)- Formation Résidentielle	-	-	-	4	100	4	100
TOTAL		-	-	4	100	4	100
- Apprentissage - Cours du Soir	-	6	192	7	175	13	235
TOTAL II		6	192	7	175	13	235
TOTAL GENERAL (I+II)		6	192	11	275	17	335

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة بوثيقة تقديرات الميزانية للمركز

التحليل:

يبين لنا هذا المخطط عدد الفروع المتوقع إدراجها خلال السنة المالية المعنية بالتقديرات و كذا عدد الفروع الموجودة فعلا خلال السنة التي تسبق السنة المعنية ، و يعد هذا المخطط بمثابة المفتاح لتقدير النفقات و كذا الإرادات المتعلقة ب المتربصين و المتمهنين من :

نفقات الإطعام و الإيواء و الإرادات الناجمة عنها نفقات المنح و شبه رواتب.

نفقات مواد التدريب الخاصة بالفروع المتوقع فتحها خلال السنة المعنية .

و يتم ضبط هاته التقديرات من خلال الجداول المبينة أدناه.

3- **جدول (3-8): نفقات الإطعام المتوقعة للسنة n**

LIBELLES	EFFECTIF	TAUX	NOMBRE DE JOUR	DEPENSE ANNUELLE
I- Subvention de l'Etat				
- Pensionnaires	10	100 DA/J	250 J	250 000,00
- 1/2 Pensionnaires	25	50 DA/J	230 J	287 500,00
TOTAL I	35			537 500,00
II- Partcipation des Stagiaires				
- Pensionnaires	10	10 DA/J	250 J	25 000,00
- 1/2 Pensionnaires	25	03 DA/J	230 J	17 250,00
TOTAL II	35			42 250,00
III- Personnels				
- Repas servis au Personnels	20	25 DA/J	250 J	125 000,00
TOTAL III	20			125 000,00
IV- Repas servis au personnel en formation à la carte,				
TOTAL IV				0,00
TOTAL (I+II+III+IV)				704 750,00

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة بوثيقة تقديرات الميزانية للمركز

التحليل:

يقدم لنا هذا الجدول وبناءا على مخطط التكوين قيمة مشاركة المتربصين في وجبة الإطعام وكذا تحديد مساهمة الدولة في نفقات الخاصة بها، ويعتبر المجموع النهائي لهدا الجدول هو مبلغ الباب الخاص بتغذية المتربصين الداخليين ونصف الداخليين وكذا الوجبات المقدمة للمستخدمين.

جدول رقم (3-9): منح التربصين و الضمان الاجتماعي للمتمهنين و المتربصين المتوقعة خلال السنة n

Niv	Effect	Effct	Sécurité Sociale		TOTAL	Dont Nbre	Effectifs		INCIDENCE FINANCIERE		Total
Format	Stag	Appr	AT	SS	AT-Stg/SS-App	Stag-Bén	Pens	1/2 Pens	Inci-Bou-Fom	Inc-Bour	Bourses
-	-	-	Stag	App	-	Bour-Equ			Niv 1-2-3-4	Equi	(A)
1-2-3-4	100	235	72 000	832 680	904 680	100			200 000	200 000	400 000
Total	**100**	**235**	72 000	832 680	904 680	100	-	-	200 000	200 000	400 000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة بوثيقة تقديرات الميزانية للمركز

التحليل:

يمكننا هذا الجدول وبناءا على معطيات مسبقة ألا وهي: منحة مقدمة للمتربصين المقدرة بـــ 500 دج شهريا، وكذا منحة التجهيز المقدرة بـــ 500 دج شهريا للدولة الكاملة، وكذا شبه رواتب المتمهنين، وشبه رواتب المتمهنين المقدرة بـــ 3000 دج شهريا لمدة ستة أشهر أن تعطينا مبلغ المنح المتوقع إنفاقها خلال السنة n

ويعطينا كذلك هذا الجدول قيمة الضمان الاجتماعي المحتسبة خلال فترة التكوين كاملة المقدرة بـــ 1% من الأجر الوطني الأدنى المضمون بالنسبة للمتربصين و2% من الأجر الوطني الأدنى المضمون بالنسبة للمتمهنين.

كما أنه هنالك مجموعة معلومات تحدد لنا النفقات المتوقعة الخاصة ب :

- حظيرة السيارات
- أعمال الصيانة الخاصة بالبنايات الإدارية و البيداغوجية و المساحات الخضراء للمركز
- وضعية الديون السابقة (مع إدراج الوثائق الثبوتية لها)

- حالة استهلاك القروض المتوقعة إلى غاية n-1/12/31

و في الأخير يتم جمع هاته البيانات للحصول على جدولين أساسين يحددان لنا الميزانية المقدرة للسنة nفي شقيها الارادات و النفقات .

وتتصف في هاته الميزانية التقديرية بجميع مواصفات الميزانية الحقيقية من :

- توازن
- سنوية
- شموليتة

جدول رقم (3-10): الإرادات المتوقعة خلال السنة n

LIBELLES (1)	RECETTES REALISEES AU 31/12/n-1 Prévision de Clôture	RECETTES PREVUES POUR n	ECART
SUBVENTION DE FONCTIONNEMENT	18 354 000,00	32 659 914,41	14 305 914,41
CONTRIBUTION DES COLLECTIVITES LOCALES	-		-
DONS & LEGS	-		-
RECETTES PROVENANT DU FONCTIONNEMENT DE LA CANTINE	-	511 100,00	511 100,00
RECETTES DES DOCUMENTS TECHNIQUES & PEDAGOGIQUES	2 520,00	13 400,00	10 880,00
RECETTES PROVENANT DES COURD DU SOIR	-	-	-
RECETTES PROVENANT DES ACTIVITES DE FORM A LA CARTE	-	-	-
RECETTES PROVENANT DES EXAMENS & CONCOURS	1 890,00	10 050,00	8 160,00
AUTRES RECETTES	263 286,43	300 000,00	36 713,57
RECETTES PROVENANT DES ACTIVITES DE FORM PRODUCTION	-		-
RELIQUAT SUR EXERCICES ANTERIEURS	45 500 863,73		- 45 500 863,73
	-		-
TOTAL	64 122 560,16	33 494 464,41	- 30 628 095,75

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة بوثيقة تقديرات الميزانية للمركز

جدول رقم (3-11): النفقات المتوقعة خلال السنة n

LIBELLES (1)	CREDITS ALLOUES n-1	CREDITS DEMANDES n	ECART
Depenses de Personnel			
A.F/0.S/P.SRV/IPSU	34 690 000,00	16 765 857,79	- 17 924 142,21
Charges Sociales (S.S)	8 000 000,00	4 800 281,70	- 3 199 718,30
Personnel Contractuel Ex Pers Vac et Journaliers	6 800 000,00	4 519 874,92	- 2 280 125,08
Bourses et Présalaires	2 200 000,00	3 858 700,00	1 658 700,00
Fonctionnement des Services	1 834 000,00	1 645 000,00	- 189 000,00
Parc Auto	180 000,00	180 000,00	-
Matiéres d'Œuvres et Matériaux d'Instruction	100 000,00	240 000,00	140 000,00
Alimentation	-	704 750,00	704 750,00
Tenus Des stagiaires	200 000,00	240 000,00	40 000,00
Maintenance des Equipements	90 000,00	90 000,00	-
Travaux d'Entretien	100 000,00	450 000,00	350 000,00
TOTAL	**54 194 000,00**	**33 494 464,41**	**- 20 699 535,59**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة بوثيقة تقديرات الميزانية للمركز

التحليل:

نلاحظ من خلال المثال الذي أخذناه لتقديرات الميزانية للسنة n وجود بعض الفروق السلبية و ذلك ناجم عن باقي الاعتمادات الكبير جدا للميزانية الفعلية للسنة n-1 يقدر ب : 45 500 863.73 دج باقي الاعتمادات هذا كون المركز في السنة n لم يكن في حالة خدمة فعلية لأنه حديث النشأة و لم يتم التنقل إلى مقره الحالي حتى نهاية سنة 2015 .

المطلب الثاني : تنفيذ الميزانية

أولا : أعوان تنفيذ الميزانية في المركز :

الآمر بالصرف للمركز : مديرة المركز السيدة مصطفاوي فضيلة

المحاسب العمومي للمركز : أمين خزينة ولاية تلمسان

المراقب المالي للمركز : المراقب المالي ما بين البلديات تلمسان

ثانيا : مراحل إعداد الميزانية بالمركز

بعد مناقشة تقديرات الميزانية مع لجنة مشكلة على مستوى المديرية الولائية و بعدها مع ممثلي الوزارة (مكتب الميزانية) في شكل جلسات تبدأ بمناقشة المناصب المالية و كذا الاعتمادات المطلوبة للسنة n من ثم تقوم الوزارة الوصية و بعد إتمام هذه العملية مع جميع المؤسسات التابعة لها بتقديم هذا المشروع لوزارة المالية للإتمام إعداد مشروع قانون المالية لسنة n.

و بعد صدور قانون المالية للسنة المعنية في الجريدة الرسمية، و بعد فترة لا تتعدى الثلاثة أشهر عادة يتم الحصول عل الميزانية في شكل قرار وزاري مشترك بين وزارة التكوين و التعليم المهنيين و وزارة المالية و يحوي هذا القرار ما يلي :

نسخة من القرار

حالة تعداد المناصب المالية état B

حالة توزيع النفقات état A

حالة توزيع الإرادات état A

نسخة من المدونة الخاصة بالميزانية للسنة المعنية.

و تكون هاته المعلومات موجودة في وثيقة موحدة خاصة بجميع مؤسسات الولاية عدا المعاهد و المديرية تبلغ في جداول منفردة .

كما انه تحتوي على ميزانية التسيير فقط في قسمين النفقات و الإرادات من جهة و فرع 1 (نفقات المستخدمين) و فرع 2 نفقات تسيير المصالح .

بعد ذالك يتم إعدادها و تقسيم الاعتمادات مع احترام ما يلي :

- ✓ مبدأ التوازن
- ✓ عدم الخروج عن نوعية النفقة المدرجة في القرار الوزاري المشترك السالف الذكر
- ✓ احترام المدونة المرفقة في القرار الوزاري المشترك
- ✓ احترام حالة تعداد المناصب المالية état B المرفقة في القرار الوزاري المشترك عند توزيع نفقات المستخدمين

و فيما يلي نموذج لميزانية التسيير للمركز

جدول (3-12): ملخص لحالة توزيع الإيرادات(état A) الخاصة بالمركز للسنة المالية 2018

LIBELLES	RECETTES
SUBVENTION DE FONCTIONNEMENT	35 520 000.00
CONTRIBUTION DES COLLECTIVITES LOCALES	-
DONS & LEGS	-
RECETTES PREVISIONNELLE PREVENANT DU FNAC	2 200 000.00
RECETTES PROVENANT DU FONCTIONNEMENT DE LA CANTINE	400 000.00
RECETTES DES DOCUMENTS TECHNIQUES & PEDAGOGIQUES	50 000.00
RECETTES PROVENANT DES COURD DU SOIR	150 000.00
RECETTES PROVENANT DES ACTIVITES DE FORM A LA CARTE	-
RECETTES PROVENANT DES EXAMENS & CONCOURS	60 000.00
AUTRES RECETTES	800 000.00
RECETTES PROVENANT DES ACTIVITES DE FORM PRODUCTION	-
RELIQUAT SUR EXERCICES ANTERIEURS	-
	-
TOTAL	39 180 000.00

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة بالقرار الوزاري المشترك رقم 103 المؤرخ في 08 مارس 2018(Etat A répartition des recettes)

تحليل : الملاحظ على حالة توزيع الإرادات أنها ذات طابع توقعي كون الإرادات المتوقع تحصيلها من طرف المركز تبقى غير معلومة حتى نهاية السنة المالية ، كما نلاحظ أيضا عدم إدراج باقي الاعتمادات للسنة المالية المنصرمة رغم وجودها فعلا و استعمالها في تغطية أجرتي جانفي و فيفري للسنة المالية الحالية ،التي عادتا ما يتم إدراجها في الميزانية التعديلية .

جدول رقم (3-13): ملخص حالة توزيع النفقات état A الخاصة بالمركز للسنة المالية 2018

LIBELLES	CREDITS ALLOUES
Depenses de Personnel A.F/0.S/P.SRV/IPSU	20 000 000.00
Charges Sociales (S.S)	5 500 000.00
Personnel Contractuel Ex Pers Vac et Journaliers	5 400 000.00
Présalaires	2 200 000.00
Bourses	1 900 000.00
Fonctionnement des Services	350 000.00
charge annexes	1 200 000.00
Parc Auto	180 000.00
Matières d'Œuvres et Matériaux d'Instruction	250 000.00
Alimentation	1 900 000.00
Tenus Des stagiaires	-
Maintenance des Equipements	50 000.00
Travaux d'Entretien	250 000.00
TOTAL	**39 180 000.00**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة بالقرار الوزاري المشترك رقم 103 المؤرخ في 08 مارس 2018(Etat A répartition des dépenses)

تحليل :حسب مصلحة الأجور للمركز يتم التركيز في عملية التقسيم على تغطية كافة الجور و العلاوات و الضمان الاجتماعي للعمال الدائمين و المتعاقدين الذين كانوا في وضعية خدمة إلى غاية 2017/12/31 ل 12 شهرا من ناحية و في جانب تسيير المصالح يبحث المسير خاصة عن التكاليف المحقة و عدم الوقوع في نقص الاعتمادات التي يترتب عليها تكون الدين على المؤسسة تجاه مؤسستي سونلغاز و الجزائرية للمياه للتمكن من تسيير السنة المللية بأريحية .

1- توزيع الاعتمادات لميزانية التسيير طبقا للمدونة

جدول رقم (3-14): ميزانية التسيير للمركز بعنوان السنة المالية 2018 (عنوان I: الإيرادات)

الباب	العناوين	الايرادات المقدرة
I	إعانة الدولة	35 520 000.00
II	مساهمة المجموعات المحلية	/
III	هبات و تركات	/
IV	مساهمة الصندوق الوطني لتطوير التمهين والتكوين المتواصل المتكفل بشبه الرواتب للمتمهنين	2 200 000.00
V	إيرادات صادرة عن تسيير المطعم	400 000.00
VI	إيرادات صادرة عن الثوتيق التقني و البيداغوجي	50 000.00
VII	إيرادات صادرة عن الدروس المسائية	150 000.00
VIII	إيرادات الصادرة عن النشاطات التكوين بالبطاقة	/
IX	إيرادات صادرة عن الامتحانات و المسابقات	60 000.00
X	إيرادات أخرى	800 000.00
XI	إيرادات ناتجة عن التكوين الانتاجي بعد التحصيل 35% من الارادات تصب في ميزانية المؤسسة مرسوم تنفيذي رقم 412/98 مؤرخ في 07/12/1998	/
XII	باقي الاعتمادات عن السنوات المالية السابقة (الرصيد)	0.00
مجموع العنوان I		39 180 000.00

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة بوثيقة ميزانية التسيير للمركز لسنة 2018

التحليل : نلاحظ تطابق في البيانات التي توجد في حالة توزيع الإيرادات état A الخاصة بالمركز للسنة المالية 2018 المبينة في القرار الوزاري المشترك السالف الذكر ، هذا ما يبين لنا أنه في شق الإيرادات لا يتم أي تغيير في عملية إعادة التوزيع .

جدول رقم (3-15): ميزانية التسيير للمركز بعنوان السنة المالية 2018 (عنوان II: النفقات)

نفقات المستخدمين

الفرع : I الباب : I أجور المستخدمين المرسمين ، المتعاقدين و الأجانب		
المادة	العناوين	الاعتمادات المسجلة في الميزانية
01	أجور المستخدمين المرسمين	8 709 930.00
02	الزيادة الإستدلالية لشاغلي المناصب العليا	330 210.00
	المجموع	9 040 140.00
الفرع : I الباب : II العـــلاوات		
المادة	العناوين	الاعتمادات المسجلة في الميزانية
02	علاوة المردودية	580 000.00
03	تعويض الخدمات الادارية المشتركة	510 000.00
04	تعويض الخدمات التقنية المشتركة	65 000.00
05	تعويض عن التدريس والتكوين باعتبارها مهام ثانوية	-
06	تعويض الضرر	-
07	التعويض الجزافية عن الخدمة	-
10	علاوة تحسين الأداء البيداغوجي	2 489 860.00
11	علاوة تحسين الأداء في التسيير	150 000.00
17	علاوة التوثيق البيداغوجي	615 000.00
19	تعويض التأهيل	2 750 000.00
20	تعويض عن المسؤولية الشخصية لفائدة الأعوان المحاسبين و الوكلاء	10 000.00
21	منحة جزافي تعويضية لفائدة بعض الموظفين و الأعوان العموميين	1 070 000.00
23	تعويض الخبرة البيداغوجية	580 000.00
31	تعويض الدعم المدرسي والمعالجة البيداغوجية	1 020 000.00
32	تعويض دعم نشاط الإدارة	210 000.00
	المجموع	10 049 860.00

الفرع : I الباب : III أجور العمال المتعاقدين		
المادة	العناوين	الاعتمادات المسجلة في الميزانية
01	أجور العمال المتعاقدين العاملين بتوقيت الكامل	1 800 000.00
02	علاوة المردودية	550 000.00
03	تعويض دعم نشاط الإدارة	180 000.00
04	تعويض الضرر	185 000.00
05	التعويض الجزافي عن الخدمة	270 000.00
08	منحة جزافي تعويضية لفائدة بعض الموظفين و الأعوان العموميين	1 250 000.00
09	المنح العائلية	145 000.00
10	علاوة الأجر الوحيد	-
11	الضمان الإجتماعي. 25 %	1 020 000.00
	المجموع	5 400 000.00
الفرع : I الباب : IV المنح وشبه رواتب		
المادة	العناوين	الاعتمادات المسجلة في الميزانية
01	منح مقدمة للمتربصين	1 900 000.00
الفرع : I الباب : V المنح وشبه رواتب		
	المجموع	1 900 000.00
01	شبه الرواتب المقدمة للمتمهنين	2 200 000.00
	المجموع	2 200 000.00
الفرع : I الباب : VI التكاليف الاجتماعية		
المادة	العناوين	الاعتمادات المسجلة في الميزانية
01	المنح العائلية	250 000.00
02	الضمان الإجتماعي 25 %	5 000 000.00
03	الضمان الإجتماعي للمتربصين و المتمهنين	500 000.00
	المجموع	5 750 000.00

الفرع : I الباب : VII معاش الخدمة و الأضرار الجسدية		
المادة	العناوين	الاعتمادات المسجلة في الميزانية
01	معاش الخدمة	-
02	معاش الأضرار جسدية	-
	المجموع	-
الفرع : I الباب : VIII المساهمة في الخدمات الاجتماعية		
المادة	العناوين	الاعتمادات المسجلة في الميزانية
01	المساهمة في صندوق الخدمات الإجتماعية (2 %)	440 000.00
02	المساهمة لصالح ترقية السكن الإجتماعي (0,5%)	110 000.00
03	المساهمة لتمويل نظام التقاعد (0,5%)	110 000.00
	المجموع	660 000.00
	المجموع الكلي الفرع : I	35 000 000.00

نفقات تسيير المصالح

المادة	العناوين	الاعتمادات المسجلة في الميزانية
01	نفقات المهام و التنقلات	7 000.00
02	نفقات الإستقبال	
03	نفقات كراء الحافلات للتربص التطبيقي	-
04	النفقات القضائية، نفقات الخبرة، المحامين،المحضرين القضائيين، الموثقين	
05	نفقات المراقبة الطبية	-
06	نفقات نقل العمال و عائلتهم العاملين بولايات الجنوب خلال العطلة السنوية	-
07	نفقات الإستهلاك المنزلي للغاز و الكهرباء (الإستهلاك المنزلي لفائدة موضفي الجنوب الكبير)	-
08	كراء المباني للإستعمال الإداري	-
	المجموع	7 000.00

الفرع : II الباب : II الأدوات و الأثاث		
المادة	العناوين	الاعتمادات المسجلة في الميزانية
01	إقتناء و صيانة الأدوات و الأثاث المكتبي	5 000.00
02	إقتناء و صيانة أجهزة الإعلام الآلي وشراء برمجيات	25 000.00
03	تجديد و صيانة عتاد و أثاث الداخلية و المطعم	20 000.00
04	تجديد و صيانة العتاد التقني،البيداغوجي	-
05	تجديد و صيانة عتاد الأمن و محاربة الحرائق	50 000.00
06	تجديد ، تركيب و صيانة أجهزة الهاتف	-
	المجموع	100 000.00
الفرع : II الباب : III اللـــوازم		
المادة	العناوين	الاعتمادات المسجلة في الميزانية
01	الأوراق،اللوازم المكتبية و مستهلكات الإعلام الآلي	125 000.00
02	بياضة ، أفرشة و اغطية لفائدة المؤسسات التي بها الداخليات	-
03	مواد الصيانة و التنظيف	15 000.00
04	نفقات الطبع و إعداد المطبوعات المختلفة الخاصة بالمؤسسة	70 000.00
05	المواد الصيدلانية و المعدات الطبية الصغيرة	5 000.00
06	شراء االأعلام والرايات	5 000.00
	المجموع	220 000.00
الفرع : II الباب : IV الألبســة		
المادة	العناوين	الاعتمادات المسجلة في الميزانية
01	ألبسة أعوان الإستقبال و السائقون	7 000.00
02	مآزر العمل لمستخدمي المصالح و المطبخ	6 000.00
	المجموع	13 000.00
الفرع : II الباب : V النشاطات الثقافية و الرياضية		
المادة	العناوين	الاعتمادات المسجلة في الميزانية
وحيدة	النشاطات الثقافية و الرياضية	10 000.00
	المجموع	10 000.00
الفرع : II الباب : VI نفقات التكون		
المادة	العناوين	الاعتمادات المسجلة في الميزانية
01	نفقات التكوين ما قبل الترقية و التكوين التحضيري أثناء الترقية	-
02	نفقات الإمتحانات ومسابقات التوظيف	-
	المجموع	-

الفرع : II الباب : VII التكاليف الملحقة		
المادة	العناوين	الاعتمادات المسجلة في الميزانية
01	الماء، الغاز، الكهرباء و الوقود	1 093 045.22
02	إتاوةالبريد و المواصلات و الرسوم	10 000.00
03	النشر الإشهاري.....	-
04	تأمين الممتلكات ذات الإستعمال الإداري و البيداغوجي	96 954.78
05	كراء مباني للإستعمال الإداري	-
06	التوثيق و شراء الكتب المتخصصة	-
07	نفقات كراء آلات حساب البريد و الاعفاء من التخليص	-
المجموع		1 200 000.00
الفرع : II الباب : VIII حضيرة السيارات		
المادة	العناوين	الاعتمادات المسجلة في الميزانية
01	إقتناء لتجديد حظيرة السيارات	-
02	شراء الوقود و الزيوت	15 000.00
03	شراء العجلات	15 000.00
04	صيانة ، إصلاح و شراء قطع الغيار المختلفة	30 000.00
05	تأمين السيارات	110 000.00
06	و نفقات الترقيم و المراقبة التقنية	10 000.00
07	شراء قسيمة السيارات	-
المجموع		180 000.00
الفرع : II الباب : IX وجبات مقدمة للمستخدمين		
المادة	العناوين	الاعتمادات المسجلة في الميزانية
وحيدة	إقتناء مواد التدريب ، الوقود والزيوت لورشات التدريب	250 000.00
المجموع		250 000.00
الفرع : II الباب : X تغذية المتربصين		
المادة	العناوين	الاعتمادات المسجلة في الميزانية
1	داخليين : العدد X المدة Xسعر الوجبة	1 400 000.00
	نصف الداخليين : العدد X المدة X سعر الوجبة	
2	وجبات مقدمة للمستخدمين	500 000.00
المجموع		1 900 000.00
الفرع : II الباب : XI وجبات مقدمة للمستخدمين		
المادة	العناوين	الاعتمادات المسجلة في الميزانية
وحيدة	إقتناء ملابس العمل ،أدوات و وسائل الوقاية والأمن المخصصة للمتربصين ،المتمهنين وأساتذة التكوين والتعليم المهنيين	-
المجموع		-

الفرع : II الباب : XII صيانة التجهيزات البيداغوجية		
المادة	العناوين	الاعتمادات المسجلة في الميزانية
وحيدة	صيانة التجهيزات البيداغوجية	50 000.00
المجموع		50 000.00
أشغال الصيانةXII الباب : IIالفرع :		
المادة	العناوين	الاعتمادات المسجلة في الميزانية
01	صيانة المباني ذات الإستعمال الإداري و البيداغوجي	225 000.00
02	تهيئة المباني الإدارية و البيداغوجية	-
03	صيانة المساحات الخضراء	25 000.00
المجموع		250 000.00
المجموع الكلي الفرع : II		4 180 000.00
المجموع الكلي العنوان : II		39 180 000.00

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة بوثيقة ميزانية التسيير للمركز لسنة 2018

التحليل : نلاحظ من خلال دراستنا لميزانية التسيير للمركز انه تم احترام حالة توزيع النفقات état A الخاصة بالمركز للسنة المالية 2018 و كذا احترام مبدأ التوازن ما بين الإيرادات و النفقات و احترام المدونة الخاصة بميزانية التسيير للسنة المالية 2018 يبقى على عاتق المسير كفاية الاعتمادات المالية التي تم توزيعها على الأبواب و المواد و إخطار المديرية الولائية التي بدورها تخطر الوزارة عن أي نقص في الاعتمادات خاصة تلك التي تتعلق بأجور المستخدمين .

-بعد عرض مشروع الميزانية عل مجلس التوجيه حسب ما تنص عليه المادة 11 من المرسوم التنفيذي 14-140 المؤرخ في 20 ابريل 2014و الذي يحدد القانون الأساسي النموذجي لمراكز التكوين المهني .

-بعدها يتم تقديم الميزانية في شكل مشروع للمراقب المالي ما بين البلديات – تلمسان – للمصادقة عليها طبقا للمادة 4 من المرسوم التنفيذي 89-198 المؤرخ في 7 نوفمبر 1989 الذي يحدد شروط توزيع الإيرادات و المصاريف المقررة في ميزانيات المؤسسات ذات الطابع الإداري الخاضعة للأحكام القانونية المشتركة، من ثم و طبقا لنفس المادة و بعد مصادقة المراقب المالي و بعد إمضاء الآمر بالصرف للمركز ، تقدم لوالي ولاية تلمسان أو مفوض عنه للمصادقة عليها .

حينها تصبح ميزانية التسيير للمركز قابلة للصرف ، و تباشر عملية إدماج الاعتمادات التي تكون بمثابة بطاقة التزام رقم 01.

تليها عمليات متكررة ، من التزام المصفوفة الأولية للأجور ل 12 شهر إلى آخر عملية صرف الاعتمادات خلال السنة المالية .

المطلب الثالث :دراسة النتائج (الحساب الإداري)

1- **الحساب الإداري:** يجب على الآمرين بالصرف الرئيسيين و الثانويين أن يودعوا حساباتهم الإدارية لدى كتابة ضبط مجلس المحاسبة في اجل أقصاه 30 جوان من السنة المالية الموالية للميزانية المقفلة و ذالك حسب المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 96-56المؤرخ في 22 يناير سنة 1996يحدد انتقاليا للأحكام المتعلقة بتقديم الحسابات إلى مجلس المحاسبة يعتبر الحساب الإداري بمثابة ميزانية ختامية أو ميزانية فعلية للسنة المالية المقفلة لهذا فهي تتيح لنا الفرصة للتحليل و الدراسة لنتائج عملية الإنفاق العام في مؤسسة ما .

و في دراستنا هاته سوف ندرس نتائج لخمسة سنوات للحساب الإداري للمركز محل الدراسة التطبيقية

2- **دراسة الحساب الإداري للمركز خلا السنوات المالية 2017/2013.**

جدول رقم (3-16) : دراسة الحساب الإداري من 2013الى 2017 للمركز

السنوات		الاعتمادات المفتوحة	تنفيذ الغلاف المالي	الرصيد (الإيرادات الفعلية - النفقات الفعلية)
2013	الإيرادات	54 194 000.00	53 914 400.80	45 500 863.73
	النفقات		8 413 537.07	
2014	الإيرادات	64 114 000.00	64 118 150.16	47 426 445.48
	النفقات		16 691 704.68	
2015	الإيرادات	59 450 000.00	59 260 553.52	33 478 458.52
	النفقات		25 782 095.00	
2016	الإيرادات	38 240 000.00	38 063 527.92	9 939 298.49
	النفقات		28 124 229.43	
2017	الإيرادات	37 035 000.00	36 761 736.76	3 062 275.86
	النفقات		33 699 460.90	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة بوثيقة الحساب الإداري للمركز من 2017/2013

الشكل رقم (3-4): دراسة الحساب الإداري من 2013الى 2017 للمركز

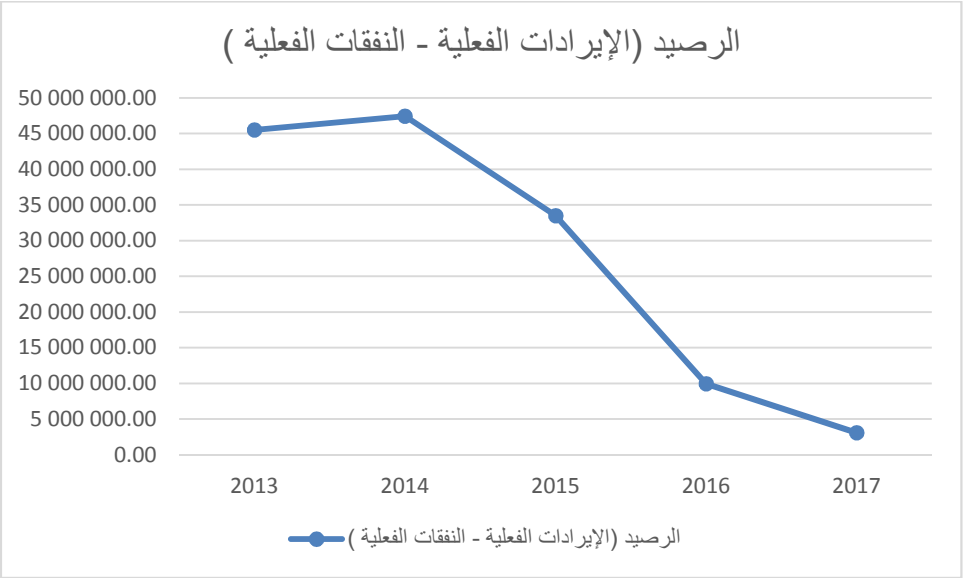

المصدر: من إعداد الطالبين باستعمال الجدول رقم (3-16)

التحليل : نلاحظ ارتفاع كبير لباقي الإعتمادات خلال السنوات 2013الى 2015 و هذه الفترة تميزت بعدم وجود ب عدم دخول المركز في الخدمة فعليا ، و الإعتمادات التي كانت ترصد خلال تلك الفترة كبيرة جدا نسبة للنفقات لتعود إلى مستوى طبيعي خلال الفترة 2017/2016نظرا لإتمام جميع عمليات التوظيف في المركز و كذالك فتح المركز بصفة فعلية و دخوله في النشاط خلال 2015 /2017

خاتمة الفصل:

تعتبر الدراسة الميدانية التي قمنا بها على مستوى مركز التكوين المهني والتمهين بوجليدة دراسة فعليةة لتنفيذ النفقات العامة على مستوى هذا المركز واستطعنا من خلالها الربط بين الخدمة العمومية والمتمثلة في تقديم خدمة التكوين لجميع أطياف المجتمع وكدا الإنفاق العام، وساعدتنا هذه الدراسة على معرفة أهم مراحل رصد الاعتمادات خلال السنوات المالية بدءا بعملية تقدير الميزانية إلى عملية تنفيذ خروجا بنتائج ودراسة الحساب الإداري خلال فترة 2013 - 2017، كما تطرقنا لمختلف التخصصات المدرجة في هذا المركز ومدى إقبال الشباب عليها

خاتمة عامة

الإنفاق العام على السلعة غير السوقية في ظل محدودية الموارد والطلب المتزايد على هذه السلع تؤدي بالدول إلى ترشيد هذه النفقات ووضع أولويات حسب السياسة العامة لهاته الدول وتعتبر اليد العاملة المؤهلة رأس مال بشري مهم في بناء اقتصاد الأمم، ويختلف الاهتمام بهذا رأس المال من دولة إلى أخرى، ويمثل التكوين المصدر الأساسي لهاته اليد العاملة فالاهتمام به يضمن لنا تنمية مستدامة ودفع للاقتصاد وفي دراستنا المتواضعة هذه وفي جانبها النظري تطرقنا إلى مفاهيم الإنفاق العمومي وكذا مختلف التقسيمات وقواعده وآثاره المباشرة وغير المباشرة وكذا كيفية الرقابة على النفقات العامة، فاستعرضنا خلال هذا الفصل وضعية الإنفاق العمومي.

أما الفصل الثاني عبارة عن دراسات متعلقة بالإنفاق في مجال التكوين المهني وقطاعات أخرى لها علاقة به بصفة عامة وما يترتب عن هذا الإنفاق من نتائج.

أما الجانب الميداني أو التطبيقي والذي يمثل لب هذا الموضوع فقد خصصناه لتحليل النفقات العامة في قطاع التكوين والتعليم المهنيين فبدأنا أولا بلمحة تاريخية عن التكوين في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية ثم تطور هاته الدائرة الوزارية خلال فترة الاستقلال وصولا إلى وزارة التكوين والتعليم المهنيين في وجهه الحالي معتمدين على ذلك على نصوص تنظيمية وقوانين أساسية تسير هذا القطاع. ثم وضعنا مجموعة مفاهيم لجميع المرافق العمومية التابعة لهذا القطاع من مؤسسات الهندسة البيداغوجية ومؤسسات الدعم وكذا مؤسسات التكوين المهنيين وصولا إلى مراكز التكوين المهني والتمهين محل الدراسة.

وكان مركز التكوين المهني والتمهين بوجليدة تلمسان محل هذه الدراسة، حيث قمنا بتحليل الإنفاق العمومي في هاته المؤسسة ووضع تسلسل تدريجي لعملية الإنفاق العام بدءا بالتقديرات الميزانية إلى تنفيذ الميزانية ومراحل إعدادها إلى دراسة النتائج والحساب الإداري معتمدين في ذلك على وثائق رسمية محاسبية خاصة بالمؤسسة ونصوص قانونية مكنتنا من وضع مفاهيم محددة لعملية الإنفاق داخل هذا النوع من المؤسسات.

وفي الأخير لاحظنا أنه هناك علاقة طردية بين نشاط المؤسسة والمتمثل في عملية التكوين والطلب المتزايد عنه وكذا الإنفاق العمومي من جهة وتوفير تخصصات مهنية جديدة تتماشى وتطلعات السياسة العامة للدولة من شأنها تلبية طلبات سوق العمل من جهة أخرى.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

- صالح الرويلي، اقتصاديات مالية عامة، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.
- عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، المعارف، الإسكندرية، 1987
- حامد عبد الحميد دراز، **مبادئ مالية عامة**، الإسكندرية، 2000.
- محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجزائرية، ط11، 2003.
- سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**
- علي زغدود، 2005، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر.
- بوزاد عبد الرحمان الهيثي و د. منجد عبد اللطيف الخشابي / / **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان.
- نوراد عبد الرحمان الهيثمي، د. منجد عبد اللطيف الخثالي، المدخل الحديث اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع المملكة الأردنية الهاشمية، 2005.
- عبد الكريم صادق بركات، دبوس أحمد البطريق، د. حامد عبد المجيد دراز، المالية العامة، الدار الجامعية، لبنان، 1986.
- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس مالية عامة، دار وائل للنشر، طبعة 2، عمان، 2005.
- محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار ميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2007.
- سلاطنية بلقاسم، **التكوين المهني وسياسة التشغيل في الجزائر**.
- زرهوي الطاهر، **التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1994.

المذكرات:

- مقداد يسرى، بن حبيب عبد الرزاق، مذكرة دكتوراه، **دور الإنفاق العام على قطاع التعليم في تعزيز التصور الاقتصادي**، 2014 – 2015.
- مذكرة رابحي.

المواقع

- موقع: www.mfep.gov.dz
- موقع www.mfdgi.gov.dz

مراسيم تنظيمية: :

- المرسوم التنفيذي رقم 88/03 المؤرخ في 03 مارس 2003 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التكوين والتعليم المهنيين، العدد/15.
- مرسوم تنفيذي رقم 316/09 المؤرخ في 06 أكتوبر 2009 يحدد القانون الأساسي للمعهد الوطني للتكوين والتعليم المهنيين، العدد/ 57، 2009.
- مرسوم تنفيذي رقم 90-288، مؤرخ في 29 سبتمبر 1990 المتضمن إنشاء المعهد الوطني وتنظيمه وسيره لترقية التكوين المهني وتطويره للمؤسسة والتمهين ويجعله معهدا وطنيا لتطوير التكوين المتواصل وترقيته، العدد/ 42 سنة 1990
- مرسوم تنفيذي رقم 98-355، مؤرخ في 10 نوفمبر 1998، يتضمن إنشاء الصندوق الوطني لتطوير التمهين والتكوين المتواصل وتنظيمه وسيره، العدد/ 84 سنة 1998
- مرسوم تنفيذي رقم 10-100، مؤرخ في 18 مارس 2010، يحدد القانون الأساسي للمؤسسة الوطنية للتجهيزات التقنية والبيداغوجية للتكوين والتعليم المهنيين، العدد/20 سنة 2010
- مرسوم تنفيذي رقم 90-138، مؤرخ في 05 ماي 1990، يتضمكن إنشاء مركز للدراسات والبحث في المهن والمؤهلات وتنظيمه وعمله، العدد/ 20 سنة 1990.
- مرسوم تنفيذي رقم 14-98، مؤرخ في في 14 مارس 2014، يحدد قواعد تنظيم مديرية التكوين والتعليم المهنيين في الولايات وسيرها، العدد/13 سنة 2014
- مرسوم تنفيذي رقم 90-298، مؤرخ في 06 أكتوبر 1990، يغير تسمية مركز الوطني للتعليم المهني بالمراسلة فيجل إسمه المركز الوطني للتعليم المهني عن بعد ويعدل طبيعته القانونية وتنظيمه وعمله، العدد/43 سنة 1990

- مرسوم تنفيذي رقم 12-125، مؤرخ في 19 مارس 2012، يحدد القانون الأساسي النموذجي للمعاهد الوطنية المتخصصة للتكوين المهني، العدد/ 17.
- مرسوم تنفيذي رقم 14-140 ، مؤرخ في 20 أفريل 2014، يحدد القانون الأساسي النموذجي لمراكز التكوين المهني والتمين، العدد/ 26 ، 2014.
- مرسوم تنفيذي رقم 08-293 ، مؤرخ في 20 سبتمبر 2008، يحدد القانون الأساسي النموذجي لمعاهد التعليم المهني، العدد/54، 2008،
- مرسوم تنفيذي رقم 11-295، المؤرخ في18 أوت سنة 2011، يتضمن إنشاء مراكز التكوين المهني والتمهين، العدد/48، 2011.

قرار ولائي:

- قرار ولائي رقم 16-2778، مؤرخ في 31 ماي 2016.

قائمة الملاحق

الفهرس

شكر وتقدير..... أ

إهداء ..... ب

خطة البحث ..... ث

قائمة الجداول ..... ح

قائمة الأشكال ..... د

مقدمة عامة 2

الفصل الأول: أدبيات الدراسات النظرية للإنفاق العمومي

مقدمة الفصل الأول..... 7

المبحث الأول: مفهوم وتطور الإنفاق العمومي. 7

المطلب الأول: مفاهيم حول النفقة العامة 7

المطلب الثاني: التطور التاريخي في الإنفاق العام. 11

المبحث الثاني: تقسيمات الإنفاق العام وقواعده والرقابة عليها. 15

المطلب الأول: تقسيمات الإنفاق العام. 15

المطلب الثاني: قواعد الإنفاق العام..... 18

المطلب الثالث: الرقابة على تنفيذ النفقات 20

المبحث الثالث:آثار النفقات العامة 21

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة 23
المطلب الثاني:آثار غير مباشرة للإنفاق العام 26
خاتمة الفصل 28

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

مقدمة الفصل 30
المبحث الأول: دراسات الدكتوراه..... 31
المبحث الثاني: دراسات ماجستير ومجلات 36

الفصل الثالث

مقدمة الفصل 50
المبحث الأول: عموميات حول التكوين والتعليم المهنيين في الجزائر 51
المطلب الأول: التطور التاريخي للتكوين والتعليم المهني في الجزائر 51
المطلب الثاني: تقديم قطاع التكوين والتعليم المهنيين 53
المطلب الثالث: الخدمة العمومية المقدمة من طرف قطاع التكوين والتعليم المهنيين 62
المطلب الرابع: الإنفاق العمومي في قطاع التكوين والتعليم المهنيين خلال الخمسة سنوات الأخيرة 2013-2017 63
المبحث الثالث: الموارد البشرية وتعداد المتربصين والمتمهنين للمركز 69
المطلب الأول: الموارد البشرية 69
المطلب الثاني: وضعية المتربصين إلى غاية 2017/12/31 73
المبحث الرابع: تحليل الإنفاق العام على مستوى مركز التكوين المهني والتمهين الشهيدين الأخوين عفيف عبد القادر وهاشمي بوجليدة تلمسان (دراسة حالة) 75

المطلب الأول: عملية إعداد تقديرات الميزانية للسنة n الخاصة بالمركز Les prévision budgétaires..... 75

المطلب الثاني : تنفيذ الميزانية 82

المطلب الثالث :دراسة النتائج (الحساب الإداري) 93

خاتمة الفصل 95

خاتمة عامة 97

قائمة المراجع 99

الملاحق .....

ملخص:

يندمج التكوين المهني في الجزائر في إطار نظام شامل: التربية، التكوين، الشغل. وبالتالي فإن تكوين رأس المال البشري يعتبر عامل مهم في التنمية الاقتصادية لأي مجتمع كان وتعتبر التربية والتكوين العناصر الأساسية لتحضيره وإعداده لدخوله إلى عالم الشغل وخلق ثروة، ولتحقيق هذا الغرض يحتاج العنصر البشري إلى نفقات هامة تتكفل الدولة بعملية تمويلها بنسبة كبيرة.

وهذا بقصد توفير الإمكانيات اللازمة التي تساهم في تسيير وتسهيل عملية التكوين بهدف خلق يد عاملة مؤهلة تستجيب لمتطلبات سوق تنمية الاقتصادية للبلاد.

Résumé:

La formation professionnelle est intégrée dans le cadre du système globale: (éducation, formation et emploi). A cet effet la formation du capital humain est un facteur important dans le développement économique de toute société, ou considère que l'éducation et la formation sont détenues comme deux éléments de base de préparation à l'entrée dans le monde du travail et la création de la richesse. L'élément humain nécessité des dépenses importantes que l'état doit garantir financièrement pour l'exécuter cette démarche. Et cela afin de fournir les ressources nécessaire qui contribuent à facilité le processus de formation et former une main-d'œuvre qualifiée qui répondre aux exigences du marché dans le but du développement économique du pays.